



## ملحق الجريدة الرسمية

### مجلس النواب

محضر الجلسة الرابعة عشرة

من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية  
لمجلس الامة الحادي عشر المنعقدة في ٢٥/صفر/١٤١٢  
هجري، الواقع في ٤/٩/١٩٩١ ميلادية.

الجلد (٢٨)

العدد (١٤)

#### جدول الأعمال

الصفحة

٤

٤

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

٢ - الاجازات والاعتذارات.

أ - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب الدكتور محمد ابو فارس.

ب - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب السيد احمد قطيش.

ج - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب ابراهيم الخريسات.

د - طلب معذرة مقدم من معالي النائب سمير قعوار.

هكذا من المأهول

هـ - طلب معذرة مقدم من معالي النائب سليم الزعبي .

٣ - استكمال البحث في قرار اللجنة المالية رقم (٥) تاريخ ١٩٩١/٨/٢٨ حول قوانين التموين (اعتبارا من المادة ٨).

٤ - ما يجد من اعمال .

## مجلس النواب

### محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الاربعاء) الموافق ٢٥/صفر/١٤١٢ هجري، الواقع في ١٩٩١/٩/٤ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (الرابعة عشرة) من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية برئاسة (معالي الدكتور عبداللطيف عريبات) وحضور عطوفة امين عام مجلس الامة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازه من الاعضاء السادة: عبدالباقي جمر، د. قسيم عبيدات، عطا الشهبان، جمال الصرايرة.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة: د. محمد ابوفارس، ابراهيم الخريسات، سمير قعوار، سليم الزعبي، احمد قطيش،

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: طاهر المصري، محمد الدردور، عبدالمجيد الشريدة، د. عبدالله النسور، د. عوني البشير، مروان الحمود، د. فوزي الطعيمة، زياد الشويخ، سلامة الغويري، فيصل الجازي، بسام حدادين.

### وحضر من الحكومة:

١ - معالي المهندس علي السحيمات: نائب رئيس الوزراء ووزير النقل والاتصالات.  
٢ - معالي الدكتور عيد الدحيات: وزير التربية والتعليم.

محضر الجلسة الرابعة عشرة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية المنعقدة في ١٩٩١/٩/٤ م ٣

٣ - معالي الدكتور محمد الحموري: وزير التعليم العالي.

٤ - معالي الدكتور زياد فريز: وزير التخطيط.

٥ - معالي السيد عبدالكريم الكباريتي: وزير السياحة والآثار.

٦ - معالي السيد عبدالكريم الدغمي: وزير العمل ووزير شؤون رئاسة الوزراء.

٧ - معالي السيد خالد الكركي: وزير الثقافة ووزير الاعلام.

٨ - معالي المهندس سعد هائل السرور: وزير الاشغال العامة والاسكان.

٩ - معالي السيد عبدالسلام فرحات: وزير دولة للشؤون البرلمانية.

١٠ - معالي السيد محمد فارس الطراونة: وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء.

١١ - معالي السيد جمال الخريشا: وزير دولة.

١٢ - معالي السيد جودت السبول: وزير الداخلية.

١٣ - معالي السيد تيسير كتمان: وزير العدل.

١٤ - معالي الدكتور صبحي القاسم: وزير الزراعة.

١٥ - معالي المهندس صالح ارشيدات: وزير الشباب.

### افتتاح الجلسة:

معالي رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب مكتمل بسم الله تفتتح الجلسة،

السيد الامين العام.

هكذا من الأشهر

السيد الأمين العام:

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على إعفاء السيد الأمين العام من تلاوته؟

الجميع: موافقون

السيد الأمين العام:

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

أ - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب الدكتور محمد ابوفارس.

ب - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب السيد احمد قطيش.

ج - طلب معذرة مقدم من معالي النائب السيد سمير قعوار.

د - طلب معذرة مقدم من معالي النائب سليم الزعبي.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اجازات واعتذارات السادة النواب؟

الجميع: موافقون

السيد الأمين العام:

٣ - استكمال البحث في قرار اللجنة المالية رقم (٥) تاريخ ١٩٩١/٨/٢٨ حول قوانين التموين (اعتبارا من المادة ٨).

معالي رئيس المجلس: نستأنف مناقشة قانون التموين، انهيها المادة السابعة في الجلسة السابقة نبدأ بالمادة الثامنة، السيد مقرر اللجنة المالية.

السيد مطير البستنجي مقرر اللجنة

المالية:

بسم الله الرحمن الرحيم

المادة كما وردت في قانون مؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٨ قانون التموين الاصلي

المادة ٨ -

يتولى مراقبو الاسعار في الوزارة التحقق من بيع المواد الغذائية الاساسية والمواد التموينية والمواد والسلع والتداول بها بالاسعار المحددة لها بمقتضى احكام هذا القانون والتأكد من مدة صلاحيتها للاستهلاك واتخاذ الاجراءات اللازمة بهذا الشأن بما في ذلك تنظيم محاضرات الضبوط بحق المخالفين لتقديمهم الى المحكمة المختصة.

المادة كما وردت في قانون مؤقت (٣٢) لسنة ١٩٨٩ قانون التموين

المادة ٤ -

يلغى نص المادة (٨) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

يتولى مراقبو الاسعار والجودة في الوزارة التحقق من بيع المواد الغذائية الاساسية والمواد التموينية والمواد والسلع الاخرى والتداول بها بالاسعار المحددة لها بمقتضى احكام هذا القانون والتأكد من مدة صلاحيتها للاستهلاك واتخاذ الاجراءات اللازمة بهذا الشأن بما في ذلك تنظيم محاضرات الضبوط بحق المخالفين لتقديمهم الى المحكمة المختصة.

قرار اللجنة المالية

موافقة

فيه هناك مخالفة للشيخ علي الفقير

معالي رئيس المجلس: مخالفة على هذه

المادة؟

السيد المقرر: نعم

الدكتور علي الفقير: يدي اعلق عليها

فقط.

معالي رئيس المجلس: تقرأ المخالفة؟

اصوات: نغفيه منها.

وهذا هو نص المخالفة المقدمة من

الدكتور علي الفقير حول المادة (٤) من القانون المؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٩.

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار مخالفة حول المادة ٤ من القانون

المؤقت رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٩

مع احترامي للجنة الكريمة فاني اخالف قرارها بالموافقة على ان يكون دور مراقب الاسعار والجودة بتقديم قرار المخالفة الى المحكمة المختصة حيث ان الواقع يدل على ان كثيرا من التجار يعمدون الى تكرار المخالفة والاستمرار بها ريثما تبت المحكمة بقرار المخالفة وقد يستغرق ذلك عدة شهور يكون خلالها المخالف قد ربح مبالغ طائلة من مخالفته تجاوز مقدار الغرامة التي يحكم بها القاضي بارقام كبيرة.

لذا ارى ان تجعل للمراقب صلاحية تقديم المخالفة والعقوبة على ان يترك للمخالف ان يطعن بهذا القرار لدى الوزارة منعا للتسفس وكذلك ان يطعن امام القضاء لانصافه اذا

تسفس المراقب في استعمال صلاحيته، خاصة ان الصورة العملية في اجراءات المحاكم الان روتينية تقليدية ومن المعلوم ان المخالفات محدودة في المادة ١٧ من القانون وكذلك مقدار الغرامة.

معالي رئيس المجلس: تفضل الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير:

بسم الله الرحمن الرحيم

ملاحظتي على هذه المادة او مخالفتي عليها هو ان نص المادة يعطي مراقب التموين صلاحية تقديم ضبط المخالفة وتحويل المخالف الى المحكمة لتقرر الغرامة او الحكم المنصوص عليه بالمواد التالية في هذا القانون، الواقع ان كثير من المخالفين من التجار يعمدون الى الإبقاء على سعر المخالفة ويمضي على هذه المخالفة مدة طويلة من الزمن وبعد ذلك يأتي الى المحكمة فتقرر المحكمة غرامة (٥٠) دينار او (٢٠) دينار فيكون قد جمع من خلال مخالفة السعر مبالغ طائلة قبل ان يصدر الحكم عليه، لذلك انا ارى تخفيفا من الروتين وتحويل المحاكم ان تعطى صلاحية لمراقب التموين ان يضبط المخالفة وان يوقع الغرامة المنصوص عليها بالقانون هذا، اي الغرامات المنصوص عليها في هذا القانون. وعندئذ يترك للمواطن اذا شعر بتسفس استعمال الحق ان يتظلم الى وزارة التموين او الى المحكمة بدفع الظلم عنه، وهناك حقيقة اجراءات روتينية تقليدية يأتي الى المحكمة (٣٠٠) مخالف او (٤٠٠) مخالف يدخلوا كل (٤٠) واحد وعندئذ يقول لهم القاضي مدنيين؟ الي يقول مذنب غرامة (٢٠) دينار مع السلامة،

هكذا من الشاغل



هكذا من الأشهر

فيكون المخالف قد جمع مبالغ طائلة قبل ان تصدر عليه الاحكام من قبل القاضي .

لذلك انا ارى ان تكون صلاحية مراقب التموين ايقاع المخالفة كما هي صلاحية ايضا شرطة السير (مراقب السير) له صلاحية ان يوقع مخالفا باستخدام نصوص المادة، ومن ثم يترك للمواطن التظلم اما الى وزارة التموين كمرجع أو الى القضاء حتى يبت في هذه القضية وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً، الاستاذ عبدالحفيظ علاوي.

السيد عبدالحفيظ علاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

الحقيقة انا استغرب جدا ان الحكومة تقدم مشروع قانون مؤقت لتحويل المحكمة ومجلس النواب او بعضهم يطالب ان يكون لمراقب التموين ويربط بين هذه القضية وقضية شرطي السير، الحقيقة احنا نريد ان نتقدم فتحول وحتى مخالفات السير الحقيقة تحول الى المحكمة، ولذا ارى انا ان يبقى النص كما هو وهذا حقيقة يفتح باب المجال لكثير من السلبات والرشوة وغيرها والتحكم، لذلك انا اقترح اقفال باب النقاش والتصويت على قرار اللجنة وشكراً.

اصوات : نثني على ذلك

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على تنسيب اللجنة؟

موافقة بأغلبية كبيرة

السيد المقرر:

المادة كما وردت في قانون مؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٨ قانون التموين الاصلي

المادة ٩ -

أ - يترتب على اصحاب المصانع كتابة السعر للمستهلك بشكل واضح على كل وحدة من منتجاتهم اذا كان هذا السعر عددا ومدة صلاحية تلك الوحدة للاستهلاك البشري .

ب - اذا تعذر وضع السعر المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة على اي من منتجات المصنع فيترتب على مالكه الطلب من الوزير تحديد الطريقة التي يعلن فيها عن السعر على تلك المنتجات .

قرار اللجنة

موافقة على (أ) و (ب)

معالي رئيس المجلس : أ، ب موافقة؟

موافقة

السيد المقرر:

المادة كما وردت في قانون مؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٨ قانون التموين الاصلي

المادة ١٠ -

أ - مع مراعاة المادة (٩) من هذا القانون على اصحاب المحلات التجارية وضع الاسعار بصورة ظاهرة وواضحة على كل سلعة مغروضة للبيع سواء كان سعرها عددا او غير عدد واذا تعذر ذلك بصورة عملية

يتوقع (عشر) كيلو غرامات فاذا بها (سبع) كيلوغرامات، فلذلك اقترح ان يضاف الى المادة العاشرة وفي الفقرة الخاصة ببيع الجملة، ان تضاف العبارة التالية:

ويشمل ذلك (اي بيع الجملة) جميع اسواق ومراكز الجملة سواء كانت الحضر والفواكه وانواع البقالة.

معالي رئيس المجلس : الاستاذ هشام.

السيد هشام الشراري: الحقيقة هو اقتراح والتصويت على بعض المواد التي طرحت على موافقة المجلس، توفيراً للوقت وتوفيراً لقراءة المقرر فلذلك اقترح ان يكون ذلك.

معالي رئيس المجلس : نمر عليها بس سريعا ما يكون عليها نقاش بس سهلة، الدكتور احمد عويدي.

الدكتور احمد العبادي:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً سيدي الرئيس

اعتقد الذي تفضل به وطالب سعادة زميلي الشيخ ابوزنط موجود في صلب المادة فقرة (ب).

او اي سلعة اخرى بالجملة

للا اعتقد ان هنالك ضرورة لما تفضل به سعادة الزميل الكريم وشكراً.

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على تنسيب اللجنة؟

موافقة

بالنسبة لبعض المواد فيترتب عليهم تنظيم كشف باسعارها وتثبيتها في مكان ظاهر قريب من مدخل المحل يتمكن رواده من الاطلاع عليه بسهولة.

ب - اذا بيعت اي مادة غذائية اساسية او مادة تموينية او اي سلعة اخرى بالجملة فعل البائع ان يزود المشتري بفاتورة مفصلة تتضمن نوع المادة او السلعة وكميتها وسعر بيعها، واما المشتري بالتجزئة لاي مادة او سلعة فيزود بفاتورة مماثلة لها اذا طلب ذلك.

قرار اللجنة

موافقة على «أ» و «ب»

معالي رئيس المجلس : الشيخ ابوزنط.

السيد عبدالمعتم ابوزنط:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

مع شديد الاسف بما يتعلق ببيع الجملة روعي مصلحة تاجر الجملة الذي يعرف في السوق بجملة الجملة، ولم يراعي مصلحة تاجر نصف الجملة فحقه يظل مهضوما ومهدرا ويؤدي هذا الى خسائر فادحة وبخاصة عند اصحاب الدكاكين فمثلا:

يذهب هذا التاجر نصف الجملة الى السوق المركزي فيأخذ (مئة) صندوق مغلقة دون ان يعرف وزنها، فلماذا لا يتدخل التموين ليكون وزن كل صندوق مثبتا في الفاتورة؟ وعندما يعرضها بالبيع المجزء يخسر، فرضا كان

## السيد المقرر:

المادة كما وردت في قانون مؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٨ قانون التموين الاصلي

## المادة ١١ -

للووزير ان يطلب من اصحاب المصانع والمحلات التجارية في المملكة ان يقدموا اليه ما يلي خلال المدة التي يحددها:

أ - كشفاً او اكثر بالمواد الغذائية الاساسية والمواد التموينية والمواد والسلع الاخرى الموجودة في محلاتهم ومصانعهم ومخازنهم ومستودعاتهم مع بيان تاريخ انتهاء صلاحية كل مادة من تلك المواد للاستهلاك البشري.

ب - كشفاً بعدد المستودعات والمخازن العائدة لهم وموقع كل منها.

المادة كما وردت في قانون مؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٩ قانون التموين

## المادة ٥ -

يلغى نص المادة (١١) من القانونون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

أ - للوزير ان يطلب من اصحاب المصانع والمحلات التجارية والمستوردين في المملكة ان يقدموا اليه ما يلي خلال المدة التي يحددها:

١ - كشفاً بالمستودعات والمخازن العائدة لهم ويحددها وموقع كل منها وذلك لاعتمادها من قبل الوزارة كمستودعات ومخازن تجارية

وتسجيلها لدى الوزارة بتلك الصفة وذلك للمواد والسلع الغذائية والتموينية والسلع الاخرى التي يحددها مجلس الوزراء.

٢ - كشفاً او اكثر بالمواد الغذائية الاساسية والمواد التموينية والمواد والسلع الموجودة في محلاتهم ومصانعهم ومستودعاتهم ومخازنهم في اي وقت مع بيان تاريخ انتهاء صلاحية كل مادة او سلعة للاستهلاك البشري.

ب - تتولى الوزارة مراقبة المستودعات والمخازن التجارية العائدة لتجار الجملة وتخزين المواد الغذائية الاساسية فيها، واي سلع او مواد اخرى يقرر مجلس الوزراء اخضاعها واخضاع مخزنيها لاحكام هذه المادة ويصدر الوزير التعليمات الخاصة بتنظيم اجراءات الرقابة على تلك المستودعات والمخازن وكيفية تسجيل موجوداتها وجردها وطريقة محاسبة الوزارة لاصحابها عن الزيادة التي تطرأ على قيمة المواد الغذائية الاساسية المدعومة و/او المحصور استيرادها بالوزارة او النقص الذي يلحق بتلك القيمة وذلك للحفاظ على حقوق الخزينة والتاجر والمستهلك.

## قرار اللجنة

المادة ٥ - من القانون المؤقت المتعلقة بالمادة (١١) الفقرة (ب) من القانون الاصلي (شطب كلمة (او)).

معالي رئيس المجلس: الاستاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابده: معالي الرئيس، اذا قلنا اننا تطرأ على قيمة المواد الغذائية الاساسية المدعومة والمحصور استيرادها بالوزارة فالشرط ان يتوفر في المادة الصفتين معا، يتوفر بها انها مادة اساسية مدعومة ومحصور استيرادها بالوزارة، في حين ان المقصود ان هناك نوعان من المواد:

نوع اساسي مدعوم، ونوع محصور استيراده بوزارة التموين، وبالتالي انا اعتقد ان شطب (السوا) هو الواجب و (او) هي الصحيحة، (او) لان هناك نوعان من المواد:

مواد تموينية اساسية مدعومة

ومواد اخرى ليست اساسية مدعومة ولكن استيرادها محصور بوزارة التموين ولذلك من الواجب شطب (الواو) وابقاء (او) وشكرا سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا، هناك اقتراح عكس الموضوع شطب (السوا) وتبقى (او) هل هناك من تشيية على ذلك؟ من يؤيد هذا الاقتراح؟

اذن الاغلبية موافقة على ذلك وتشطب (و) ويبقى (او)، المادة التي تليها. السيد المقرر:

المادة كما وردت في قانون مؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٨ قانون التموين الاصلي.

المادة ١٢: يؤلف الوزير لجائنا لاتلاف المواد الغذائية الاساسية والمواد التموينية التي

اصبحت غير صالحة للاستهلاك البشري او بيعها لغايات الاستهلاك الحيسواني وذلك بالطريقة التي يقررها.

قرار اللجنة موافقة

معالي رئيس المجلس: الشيخ ابوزنط

السيد عبدالمنعم ابوزنط:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا معالي الرئيس

اقتراح ان يضاف الى هذه المادة العبارة التالية:

مع ضرورة التحليل المخبري وان تشمل لجنة الائتلاف مندوبا عن الصحة وغرفة التجارة والصناعة والنقابة المعنية، ذلك ان سنة (٨٢) ظهر في الاردن (عشر) حالات كوليرا فالتفت بضائع وبخاصة في اسواق ودكاكين الفقراء واستثنى الكثير من التجار الاغنياء في ائتلاف تلك البضائع، فلذلك ينبغي ان يكون هناك تحليل مخبري مؤتمن وان يكون هناك مندوب عن الصحة وغرفة التجارة والصناعة ومندوب عن النقابة المعنية في هذا الشأن وبذلك نغلق باب التلاعب في ارزاق العباد ونغلق باب المحسوية وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ فارس النابلسي.

السيد فارس النابلسي: شكرا معالي الرئيس.

المادة واضحة هي لاتلاف المواد الاساسية

هكذا من المرحول



هكذا من الأشهر

التي أصبحت غير صالحة للاستهلاك البشري،  
فاقترح الزميل الشيخ عبدالمنعم هذا لا يأتي في  
هذه المادة لأن المادة هذه عندما تصبح المواد غير  
صالحة للاستهلاك البشري ويت الأمر فيها  
وأصبحت تحصيل حاصل وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الدكتور  
محمد الزين.

الدكتور محمد الزين: أود أن أؤكد لزميلي  
الشيخ ابوزنط أنه عندما تنتهي صلاحية أي مادة  
أو تكون غير صالحة للاستهلاك البشري نتيجة  
لفحص مخبري هناك لجنة من وزارة الصحة  
ووزارة الزراعة ووزارة التموين من خلال هذه  
اللجنة تحال إلى جميع المخبر الموضوعة أو  
المختبرات الموجودة بالإضافة إلى الجمعية  
العلمية الملكية حتى يثبت عدم صلاحية هذه  
المادة، لذلك هي تحصيل حاصل كما قلت  
وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ  
البطوش.

السيد عاطف البطوش: شكراً معالي  
الرئيس.

الحقيقة هذه المادة من أخطر المواد،  
ظاهراً في الرحمة، ظاهراً أن المواد غير صالحة  
للاستهلاك، الحاصل الآن أن المواصفات  
والمقاييس في بلادنا أصبحت تعتمد زمنياً ظاهراً  
يظهر أن هنالك دقة متناهية عندما يقول مدة  
الصلاحية (خمس عشرة) شهراً، لكن أحضر  
لهذا المختبر أو لهذا الجهاز الفني عينات أحداها  
مضى على (خمس عشرة) شهر (سنة) شهر

والأخرى صنعت اليوم، وقلت ادخلوهم إلى  
مختبر وأخرجوا لنا القطعة القديمة من الجديدة  
المنتهية صلاحيتها، فأتينا وأتقنا أنهم سيعجزون  
عن ذلك، لأن الاختيار عشوائي المواد الغذائية  
يحكمها التخزين، يمكن مادة اللحوم تكون مدة  
صلاحيتها (ثلاثة) سنوات أو (مستأن) في ظل  
ظروف معينة ولكن إذا اختلت هذه الظروف  
ساعة واحدة أو يوم فستفسد هذه المادة.

نرى حقيقة والان يتلف (بملايين) الدنانير  
سنوياً مواد انتهت صلاحيتها لا لأنها غير صالحة  
بل لأن شرط انتهاء الصلاحية المثبت على هذه  
المادة انتهى وهي صالحة للاستخدام ولو  
عرضتها على مختبرات الصحة أو الجهات المعنية  
لوجدوا أنها صالحة إلى مدة (عام) أخرى، هذا فيه  
حقيقة تهدد وأنا أرى من المجلس أن يتروى في  
التصويت على هذه المادة وأن تغير المواصفات  
والمقاييس شرط فقط أن يثبت شرط الانتاج أو أن  
يترك شرط الانتهاء للفحص المخبري ولتغير  
العلامات الظاهر على بعض المواد.

معالي رئيس المجلس: شو المقترح استاذ  
البطوش؟

السيد عاطف البطوش: المقترح:  
أن تكون الصلاحية لمختبرات جهة  
معتمدة هي التي تحدد انتهاء الصلاحية لا  
للتاريخ المثبت على تلك المادة، فقد تنتهي  
صلاحية مادة لسوء التخزين قبل انتهاء التاريخ  
المثبت عليها.

أنا أرى أن يكون تقييم الصلاحية لوزارة  
الصحة أو لمختبرات الجمارك أو لاي مختبرات

مخصصة في المملكة.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: نقطة نظام  
للاستاذ مجلي.

السيد حسين مجلي: أرجو أن أذكر الزملاء  
أننا لسنا بصدد دراسة قانون المواصفات  
والمقاييس، المواد الغذائية الأساسية التي انتهت  
صلاحيتها تنتهي صلاحيتها وفقاً لذلك القانون  
المتوفر فيه قرار وفقاً للمواصفات الفنية، نحن  
الآن بصدد قانون التموين ولسنا في قانون  
المواصفات والمقاييس التي أشار إليه الزملاء،  
لذلك اقترح إغلاق الحديث والتصويت على  
هذه المادة وشكراً.

اصوات: نثني على ذلك

معالي رئيس المجلس: هل يوافق  
المجلس الكريم على هذه المادة؟

موافقة بأغلبية كبيرة

المادة التي تليها

السيد المقرر:

المادة كما وردت في قانون مؤقت رقم (٢٨) لسنة  
١٩٨٨ قانون التموين الأصلي:

المادة ١٣ -

يؤلف في الوزارة مجلس يسمى (مجلس  
التموين) يشكل على النحو التالي:

أ - الوزير  
ب - الأمين العام للوزارة  
رئيساً نائباً للرئيس

ج - الأمين العام لوزارة  
الصناعة والتجارة

د - الأمين العام لوزارة الزراعة

هـ - الأمين العام لوزارة الصحة

و - المدير العام لدائرة الجمارك

ز - مندوب عن القوات المسلحة

الأردنية يعينه القائد العام

للقوات المسلحة الأردنية.

ح - أربعة أشخاص من القطاع

الخاص يعينهم مجلس الوزراء

بناء على تنسيب الوزير على

أن يكون اثنان منهم من كل

من اتحاد غرف التجارة وغرفة

صناعة عمان وتكون مدة عضوية

هؤلاء الأعضاء سنتين قابلة

للتجديد.

قرار اللجنة

موافقة

الفقرات أ - و

الفقرة (ز) من المادة (١٣) شطب عبارة

القائد العام والاستعاضة عنها بعبارة (رئيس هيئة

الأركان).

معالي رئيس المجلس: الشيخ ابوزنط.

السيد عبدالمنعم ابوزنط:

بسم الله الرحمن الرحيم

اقترح بعد قراءة فقرة (ح):

أربعة أشخاص من القطاع الخاص

يعينهم مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير على

أن يكون اثنان منهم من كل من اتحاد غرف

التجارة وغرفة صناعة عمان، أقرح وإثنان من اتحاد النقابات وشكرا.

السيد المقرر: فيه هناك مخالف للدكتور علي الفقير ومحمد العلاونة.

#### نص المخالفة

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار مخالفة حول المادة ١٣ من قانون التموين.

١ - أقر مخالفتي للجنة الكريمة في موضوع مجلس التموين حيث أرى ان يكون مندوب الوزارات المذكورة في هذه المادة غير محصور في الامين العام بل يكتفى بمندوب عنها لا تقل درجته عن الدرجة الاولى وذلك للتخفيف من اعباء الامناء العاملين في الوزارات فقد اجريت احصاءا للامناء العاملين واشترآكهم في المجالس واللجان خارج وزاراتهم قد تجاوزت العشرين لجنة مما يعني ان يقضي الامين العام خارج وزارته معظم وقته لمشاركتة في هذه المجالس واللجان مما ينعكس سلبيا على ادائه في الوزارة التي هو فيها.

٢ - وكذلك اقرر مخالفة اللجنة في اعتماد اربعة اشخاص من القطاع الخاص بل ارى ان يقتصر الامر على مندوبي الوزارات لاننا لا نريد للقطاع الخاص ان يطلع على اجراءات الوزارة والحكومة المستقبلية مما يعني استغلال هذا الموقع بما يعود نفعا لهم دون غيرهم.

محمد العلاونة  
علي الفقير

معالي رئيس المجلس: الشيخ علي الفقير

الدكتور علي الفقير: شكرا معالي الرئيس

لي ملاحظتان على هذه المادة:

الملاحظة الاولى: يؤلف في الوزارة مجلس يسمى (مجلس التموين).

أ - الوزير: لا غبار عليه.

ب - الامين العام لوزارة التموين: ايضا امر طبيعي.

ذكر فيها بعد: الامين العام لوزارة الصناعة والتجارة.

د - الامين العام لوزارة الزراعة.

هـ - الامين العام لوزارة الصحة.

لمراجعة مهمها الامناء العاملين في هذه الوزارات، نجد انه يحكم القوانين مشترك في اكثر من (خمس وعشرين) مجلس ولجنة وهذا يعني ان الامين العام لا يداوم في وزارته الا بالنذر اليسير والقليل جدا، ولذلك من باب ابقاء الامين العام مدة اطول في وزارته حتى لا يكون في مثل هذه المجالس وهذه اللجان اقترح ان يكون مندوب من وزارة الصناعة والتجارة.

مندوب من وزارة الزراعة

مندوب من وزارة الصحة

مندوب من وزارة دائرة الجمارك

على ان لا تقل درجة احدهما عن الدرجة الاولى او الدرجة الثانية، يعني حتى يكون فيه مرونة عند الوزير ان يرسل مندوبا مختصا في هذا الموضوع، والحقيقة الملاحظ وهذا امر عشاء ان الامين العام تحت هذه التغطية القانونية يتغيب

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ ذيب مرجي.

الدكتور ذيب مرجي: شكرا معالي الرئيس.

معالي الرئيس يعني في خصوص المادة (١٣) من المفيد ان ننبه الاخوان الى ما هي صلاحيات هذا المجلس وهي واردة في المادة (١٥).

بحيث ان هذا المجلس (مجلس التموين) له صلاحية ان يقرر السياسة التموينية في البلد ومن ثم ايضا قضية الاسعار، فلذلك القرار سيكون ايضا قرار سياسي وهذا يتطلب اعلى مستوى في الحكومة ان تكون قادرة على اتخاذ هذا القرار.

اما بالنسبة لقضية القطاع الخاص الكل يعلم ويعرف بان للقطاع الخاص دور في هذا البلد، فلذلك لا يجوز ان تسلب القطاع الخاص حقه، لكن هناك ايضا فيه قوانين للمخالف سواء كان من القطاع الخاص او القطاع العام في قضية التهريب وفي قضية استغلال وجوده سواء كان قطاع عام او قطاع خاص وجوده في هذا المجلس فهناك عقوبات لا يجوز ان تلغى حتى القطاع الخاص في ان يكون له دور في تحديد السياسة التموينية في هذا البلد وشكرا.

معالي رئيس المجلس: نقطة نظام للشيخ ابو زنت.

السيد عبدالمنعم ابو زنت: معاذة الاخ النائب سلطان العدوان اقترح ان يكون نصيب لاتحاد المزارعين وثني عليه، فارجو التصويت

كثيرا عن الوزارة ومهامها الضرورية.

الملاحظة الثانية: هو ما جاء في الفقرة

(ح):

اربعة اشخاص من القطاع الخاص

مجلس التموين هو الذي يقرر المواد الاساسية واسعار المواد الاساسية وهذا باعتقادي اذا ادخلنا هؤلاء التجار لان غالب رجال غرفة التجارة من التجار الكبار وغالب ايضا غرفة الصناعة من الصناعيين الكبار ان تدخلهم في الاطلاع على اسرار التموين وما يمكن ان يطرأ على تغيرات الاسعار مستقبلا فهذا يعني اعطاء هؤلاء التجار فرصة ان يستثمروا هذه المعلومة المسبقة للاتراء على حساب المصلحة العامة، وقد تم هذا فيما سبق في هذا النوع انه علم بالقرارات التي ستعلن مستقبلا وذهب واتخذ احتياطاته اللازمة لاستيراد ما يشاء لان سلعة ما سيغلو سعرها.

لذلك ارى ان لا يكون القطاع الخاص في هذا المجلس التموين وشكرا.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ سلطان العدوان.

السيد سلطان العدوان:

بسم الله الرحمن الرحيم

مسكنة الزراعة والله ما انا عارف ماها دور في عملية التأمين

لذلك اقترح اضافة اتحاد المزارعين كعضو في هذا المجلس وشكرا.

اصوات: نثني على ذلك



على هذه النقطة.

معالي رئيس المجلس: مسجل، فيه اقتراحات قبلها، تفضل اخ عبدالحفيظ.

السيد عبدالحفيظ علاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا معالي الرئيس

انا حقيقة عندي نقطتين

النقطة الاولى: انا مع ملاحظة الزميل سلطان المدوان ان نصيف اتحاد المزارعين وخاصة اذا كان يده يصير اتحاد على مستوى الاردن ككل ان يضاف، هذا الاقتراح الاول.

النقطة الثانية: ارى انه المقترحين مناسبين حقيقة لمجلس التموين هذا اسمه مجلس التموين وانهم مناسبون ولذلك اقترح التصويت على هذه المادة وشكرا.

اصوات: نثي على هذا

معالي رئيس المجلس: الاستاذ حمزة منصور.

السيد حمزة منصور: شكرا معالي الرئيس.

انا مع الشق الاول الذي اشار اليه سماحة الشيخ علي الفقير مع تعديل طفيف انا اقدر ان الامين العام اعيائه كثيرة في وزارته ومشاركته في المجالس او اللجان على حساب دوره الاساسي في وزارته انا ارى ان يكون مندوبا بوظيفة مدير وليس درجة، لان احيانا الدرجة لا يعول عليها كثيرا، قد نجد درجة اولى ولكن دوره في وزارته هامشي اما بوظيفة مدير. اثنى على ما ذكره الاخوان الكريمين

سلطان المدوان والشيخ عبدالمعتم ابووزنط من حيث عضوية ممثل عن اتحاد المزارعين وعن اتحاد نقابات العمال.

اما قضية التقليل من شأن مندوب غرفة الصناعة والتجارة فلسنا مع هذا التوجه، غرفة الصناعة والتجارة جيء باعضائها بانتخابات يفترض فيها ان تكون حرة ونزيهة وينبغي ان نحترم القطاع الذي افرز هذه الادارات وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ رئيس اللجنة.

الدكتور عبدالله المكايلة رئيس اللجنة المالية: شكرا معالي الرئيس.

النص الذي ورد واقرته اللجنة كما ترون في اعتقادي هو نص متوازن، هذا المجلس هو مجلس استشاري كما تشير المادة (١٥) في هذا القانون، لا يقرر سياسة وانما يقترح سياسة، والسياسة التموينية يقرها مجلس الوزراء ولا يقرها هذا المجلس وحتى فيما يخص الاسعار وقفنا عند هذه النقطة لكي لا يكون للقطاع الخاص دور ضاغط في قرار الاسعار فهو يقترح فقط او ينسب لوزير التموين او يوصي له الذي بدوره يرفع لمجلس الوزراء، فلا خوف اطلاقا من وجود تمثيل القطاع الخاص في هذا المجلس لانه مجلس استشاري وهم اصحاب علاقة واصحاب اختصاص ويمثلون مصالح قطاع تجاري اقتصادي في هذا البلد.

ولذلك النص متوازن كما جاء وكما اقرته اللجنة والاخوان في اللجنة ناقشوا هذا الامر وان كنت اذهب الى تأييد ما اورده الزميل سلطان

المدوان في اضافة عضو من اتحاد المزارعين باعتبار الزراعة عنصر رئيس للسلع التموينية وشكرا.

معالي رئيس المجلس: معالي الاستاذ محمد فارس الطراونة.

معالي وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء: اولا اثنى على ما تفضل به سماحة الدكتور علي الفقير، من خلال دراسة اولية تبين ان بعض الامناء يقوم بعمل (٣٢) مجلس ادارة ولجنة وادارة صندوق، هذا يعني انه يستحيل على هذا الامين العام او المدير ان يؤدي واجبه الا اذا كان وجوده مجرد عمل شكلي، ولهذا نواجه مشكلة ان كثير من حالات التمثيل جاءت بحكم القانون لاصلاح الامور، لا بد من تعديل الكثير من القوانين ليصار الى تعيين ممثل عن الوزارة وليس الامين العام نصا، وما دام هذا القانون مطروح لدينا فاني اثنى على ما تفضل به الدكتور علي تسهيلات لمهمة الحكومة في المستقبل لاننا ربما فكرنا بتعديلات لتبعد الامناء عن المشاركة باعتبارهم هم الوزراء او ممثلين الوزارات وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ عبدالعزيز جبر.

السيد عبدالعزيز جبر: شكرا معالي الرئيس.

حقيقة فيه ملاحظة لغوية واردة واحب ان اسير اليها (ستين قابلة) لتصبح ستين قابلتين للتجديد.

الملاحظة الثانية اؤيد ما جاء بالنسبة

للانماء العاملين وانتداب مندوبين ينوبون عنهم حتى توزع المسؤولية على الآخرين وان لا يتحملها فقط الامناء العامون.

الملاحظة الثالثة اقول لما هنالك من خطر في السياسة التموينية وهذا المجلس الذي يقترح ويخطط للسياسة التموينية في البلد واثرها على الشعب بشكل مباشر ارجو من هذه اللجنة او المجلس يوافي مجلس النواب بالمعلومات حول السياسة التموينية اولا باول حتى تكون الرقابة لمجلس النواب مباشرة على هذه السياسة وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ ذوقان الهنداوي.

السيد ذوقان الهنداوي: معالي الرئيس الواقع فيما قيل عن اشتراك املاء الوزارات في هذه اللجنة قد يبدو وجيها، ولكن الواقع ان السبب الرئيسي كما يبدو عند المشرع عندما اقترح ان يكون الامناء العامون هم مندوبو الوزارات في هذا المجلس هو اهمية هذا المجلس وسبقنا رئيس اللجنة وتعرض للمادة (١٥) الواقع ستناقش عندما نصل اليها، كل القانون اذا اردنا ان نختصره بعبارة موجزة له هدفان رئيسيان:

الهدف الاول: هو وضع السياسة التموينية للبلد.

الهدف الثاني والاهم: هو تحديد الاسعار، لان ما يشكو منه المواطن في هذا البلد هو ارتفاع اسعار المواد الغذائية الاساسية والمواد التموينية واسعار مواد السلع الاخرى.



أمين عام الوزارة هو الشخص المؤهل لأن يلعب هذا الدور، لأن يساهم في تحديد السياسة التموينية ثم في تحديد الاسعار، من غير الحقيقة المقبول بان يقال بان وكيل الوزارة هو متقل بالاعباء، هذا يمكن حلها بطرق وقد رأينا بالصحف بان الحكومة قد نشرت تعميماً بان كل المجالس التي يشترك فيها الامناء العامين او غير الامناء العامين لا تعقد في اوقات الدوام الرسمي، يمكن ان يوجد لها طرق اخرى لكن انما استبعد ان يكون هنالك اي موظف في الوزارة يعرف الصورة الشمولية حول امور وزارته مثل امين عام الوزارة، لذلك الحقيقة غذا يمكن تتدب الوزارة موظف غير مسؤول من درجة دنيا ولا يعرف ما يحيط بهذه المسألة من امور هي هامة جداً، هنا الخطر، فلذلك اقترح ان يكون امناء عام الوزارات المعنية التي سميت هنا هم الذين يشكلون هذا المجلس انطلاقاً من المادة (١٥) التي تعرض لها رئيس اللجنة.

ان مهام هذا المجلس ليست استشارية هي تقرير سياسة تموينية وتحديد الاسعار بالذات وهو الهدف الرئيسي من وراء كل هذا القانون، فلذلك اذا اتجه رأي المجلس بان لا يكون وكلاء الوزارات او امناء عام الوزارات ارجوان يوضع الاصل هو امين عام الوزارة او من ينوبه نفس الامين العام الوزارة، لانه امين عام الوزارة هو الذي يعرف على ان لا تقل درجته او مسؤوليته عن درجة معينة، لا ان يقال مندوب عن وزارة التسمين او مندوب عن وزارة الصناعة لان المندوب قد تقل درجته وقد تقل مسؤوليته، بحيث لا يكون في ذهنه الصورة العمومية، هذا هو احد الاقتراحات التي قدمت.

الاقتراح الثاني: انا اؤيد الاقتراح الذي تقدم فيه الاستاذ ابو بكر الاستاذ سلطان انه يكون احد الاربع اشخاص من مندوب عن اتحاد المزارعين وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ نايف الحديد.

السيد نايف الحديد:

بسم الله الرحمن الرحيم

ما تحدث فيه الاخوان كان واقعيًا، وما دام ان هذا المجلس يقترح ويوصي ويخطط، عندي اقتراح معدل لهذا المجلس.

اولاً: اقتراح الاستاذ علي الفقير هو اقتراح مناسب لاننا نعيش الواقع، معظم امناء الوزارات دائماً وابداً عندما تريد ان تتحدث معهم وتختصر الوقت في التلفون تجد انهم في اجتماعات، هذه الاجتماعات لتعدد المهام التي يقومون بها والتي هي احياناً فوق طاقتهم، ولذلك بما اننا نتحدث عن مشروع قانون التسمين اقترح بان يبقى الامين العام لوزارة التسمين في هذا المجلس، هذا تعديل لما اقترح الشيخ علي الفقير.

اقتراح الزميل سلطان العدوان اقتراح مناسب، لان الاردن كافة يعيش معظم المواطنين على النواحي الزراعية فهذا اقتراح مناسب.

امسا عن الفقرة (ج) من المادة والتي تتحدث عن (اربعة) اشخاص من القطاع الخاص يعينهم مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير (واثنان) منهم من اتحاد غرف التجارة، بما

ان هذه سياسة والسياسة يجب ان لا يطلع عليها اصحاب الشأن التجاري، لان التجار اذا رأوا ان هنالك ارتفاع في الاسعار او سيكون هنالك ارتفاع في اسعار مادة السكر مثلاً في السنة القادمة فيبدأوا بالتخزين ويبدأوا في رفع المواد من السوق، وينفس الوقت يبدأوا او يحاولوا ان يشتروا بضاعة من الخارج اذا كان ذلك مسموحاً واحياناً يكون ذلك مسموحاً، ولذلك اقترح شطب الاربعة التي هم مكلفين من قبل مجلس الوزراء واخذهم من القطاع العام من ذوي الخبرة الاقتصادية وعندنا ناس كثيرين مختصين بهذا الحقل، والسلام عليكم ورحمة الله.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الدكتور حسني الشيايب.

الدكتور حسني الشيايب: الحقيقة ايها الاخوة هذه مادة هامة وهامة جداً، هامة بسبب اهمية موضوع التسمين في حياتنا، انا اعتقد ان موضوع التسمين وخاصة في هذه المرحلة يجب ان يكون جزء وركن اساسي لسياسة اية حكومة، احنا نعرف مشكلة الاسعار ونعرف ما يجري من ملايسات في قضايا التسمين، نحن ازاء مشكلتين.

المشكلة الاولى: تكوين المجلس

المشكلة الثانية: صلاحيات هذا المجلس. بخصوص تكوينه يعني الحقيقة وهنا انني جدا على ما جاء به معالي وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء ان هناك بعض الامناء العامين يشتركون في (٣٢) لجنة ومجلس ادارة الحقيقة هذا له دالتان، ليس فقط دلالة بالنسبة لهذه المدة بل دلالة بالنسبة للاصلاح الاداري

محضر الجلسة الرابعة عشرة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية المنعقدة في ١٩٩١/٩/٤ م ١٧

الذي عجزنا عنه حتى الان، انا لا استطيع ان افهم كيف امناه عامين ومدراء عامين يشتركون في (٣٢) لجنة و (٣٢) مجلس ادارة ومجلس!

هذا يبرز اهمية ضرورة توقفنا في تشكيل هذا المجلس ولكنه يبرز اهمية والحاجة الاصلاح الاداري الذي نطالب به الحكومة ان تأتي به باقتراح وسياسة عامة للاصلاح الاداري، فشكراً لمعالي وزير الدولة وشكراً للشيخ الفقير الذي اثار المشكلة ايضاً من منطلق تجربته، فمن هنا انا اعتقد انه يكفى بان يكون في هذا المجلس الامين العام لوزارة التسمين لانه معني ولكن مندوبين عن الوزارات الاخرى برتبة مدير عام مختص، المدير العام المختص الذي ينتدبه الوزير. الهم من ذلك في الواقع ضرورة ان نأخذ باقتراح اضافة اتحاد المزارعين كما ذكر الزميل سلطان العدوان، واضيف ايضاً ممثل عن نقابة العاملين في الصناعات الغذائية هذه نقابة موجودة، اذا موجودة وما لها دور في مثل هذا الموضوع، انا لا ادري من يكون له دور اذن في موضوع التسمين، ضرورة ان يضاف ممثل عن نقابة الصناعات الغذائية.

النقطة الاخرى هي صلاحيات هذا المجلس: يلاحظ هنا ان ليس من الواضح ما اذا كانت مهمته استشارية ام وضع سياسة. انا اعتقد ان مهمته يجب ان تكون محض استشارية وان يوجد نص يؤكد على ذلك، الحقيقة النص الموجود لا يقول بان مهمة المجلس استشارية.

اقترح ان نصيف في النص ان تكون مهمته استشارية، لماذا استشارية؟

لان السياسة التموينية هي مهمة الحكومة

هكذا من المأهول

تقررها الحكومة، يقررها مجلس الوزراء، لا يجوز ان نعطي مجلس من هذا النوع مهمة وضع السياسة التموينية هذا مهمة الحكومة يا اخوان، فلذلك انا اقول يجب اضافة نص يشير الى ان مهمة المجلس استشارية وبعد ذلك اقترح ان نحذف من مهمته كمهمة استشارية وضع السياسات التموينية ويقتصر الامر على وضع سياسات التسعير وليس السياسات التموينية وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، معالي وزير التموين بالوكالة.

معالي وزير التخطيط ووزير التموين بالوكالة: شكرا معالي الرئيس.

حقيقة في طبيعة الحال اي لجنة او مجلس يتولى مسؤولية اشتراك في وضع السياسة العامة سيكون محور نقاش وهناك لا شك جدلية في تكوين هذا المجلس. وانا متأكد انه عند اعداد هذا القانون ثار كثير من النقاش حول هذا الموضوع في الحكومة لكن المبدأ ان يكون هذا المجلس يمثل اكثر الفاعليات التي لها علاقة، ان يكون هذا المجلس فيه او على درجة من مستوى المسؤولية يستطيع ان يساهم في صنع القرار وفي صنع التوصية وفي اقتراح السياسة العامة.

السياسة التموينية شأنها شأن السياسات الاخرى تقر في مجلس الوزراء الذي بدوره يعرضها على هذا المجلس الكريم، فليس في نصوص هذا القانون ما يعطي صلاحية وضع السياسة التموينية الى هذا المجلس مهما كانت درجته، هذا المجلس له صلاحية الاقتراح وهو نص صريح وواضح ليس هناك له اي مسؤولية

اخرى، اقتراح السياسة التموينية العامة، التوصية للوزير الذي بدوره يرفعها الى مجلس الوزراء اذا اراد اذا اقتنع بها، اية امور اخرى يرى الوزير عرضها على المجلس مما له علاقة باعمالها، وبالتالي دورها محدد دور استشاري محض ولكن فائدة هذا المجلس انه يضع الوزير وصانع القرار ومجلس الوزراء في صورة الجهات المختلفة التي لها علاقة بالموضوع سواء كانت متجين او مستهلكين او جهات مراقبة ومن هنا جاء هذا التشكيل. فحقيقة وجود القطاع الخاص شغلة اساسية وتساعد في وضع السياسة التموينية، في وضع التصور لما يمكن تطبيقه. لانه في تجارب سابقة كان في ضوء وجود القطاع الخاص مع المجلس عامل ساهم في عدم الشدة في ارتفاع الاسعار هذا من ناحية.

من ناحية ثانية يجب ان لا ننسى ان اعضاء هذا المجلس سيكونون من متجي البضائع، فعندما نتحدث عن رئيس غرفة التجارة او رئيس غرفة الصناعة هو يمثل مؤسسة القطاع الخاص، يمثل ما يمكن تطبيقه ولكن لا يمثل انه منتج لسلعة معينة سيجري تحديدها، واذا كان سيجري سلعة معينة وتبين لرئيس المجلس والوزير في هذه الحالة ان هناك مصلحة مباشرة فيمكن لعضو المجلس ان ينسحب من تلك الجلسة. وفي كل الحالات واضح من محتوى القانون ومن نصوص التي سبقت في كيفية تحديد الاسعار ان هذا المجلس لا يحدد الاسعار، التحديد يتم من قبل الوزير في ضوء القانون وبالتنسيق مع مجلس الوزراء.

وبالتالي اخواني انا لا اعتقد ان هناك

خوف من تكوين هذا المجلس بشكله الحالي.

قضية الامين العام او موظف وأن الامين العام مكبل بالاعباء بحيث لا يستطيع القيام بهذه المهمة، في اعتقادي ان بعض الاقتراحات التي سمعتها الوزير والامين العام للوزارة، خوفاً هنا ولاغراض استشارية أنه اذا لم يكن هذا المجلس على سوية معينة ان تكون وزارة التموين هي الجهة التي تؤثر على مسرى الموضوع وبالتالي وجود سوية جيدة ومطلعة وعلى قرب كبير من صانع القرار يؤهلها للمساهمة الايجابية ودراسة جميع الابعاد المترتبة على اية سياسة تموينية او على اية سياسة سعرية، وفي اعتقادي ان الامر ليس بذلك التعقيد وبذلك العمى على الامين العام المتضخم لجميع اعباء وزارته، خاصة وان المادة (١٤) تقول:

يجتمع المجلس مرة واحدة كل ثلاثة اشهر على الاقل، هذا يؤكد ايضا دوره الاستشاري فليس هناك اعباء كبيرة حقيقة، وبطبيعة الحال الامين العام يده يعتمد اثناء حضوره على جهد زملاءه في الوزارة لتقييم الاوضاع.

في اعتقادي ما تفضل به معالي الاستاذ ذوقان اذا رايتم ذلك مناسباً، الامين العام او من ينييه تكون فعلاً اعطيت مرونة واعطيناه كمان درجة عالية من المسؤولية ومساهمة ايجابية في صنع القرار او التوجه في صنع القرار للتوجيه وليس صنع القرار القانوني الذي يتم كما اسلفت من مجلس الوزراء.

القضية الاخرى انا اعتقد لا بد من مشاركة لقطاع المستهلكين، قطاع النقابات يا اخوان انا لا اعتقد انه احنا نتحدث عن قضية

علاقات صناعية، قضية اجور واصحاب عمل حتى ندخل قطاع النقابات، انا في اعتقادي اذا كنا نتحدث عن الاسعار، نتحدث عن جمهور المستهلكين، عن جمهور المواطنين، وهناك جمعية حماية المستهلك التي هي اول بهذا الموضوع من نقابات العمال، انا اقترح بدلا ان نتحدث عن نقابات العاملين في قطاع المواد الغذائية او اتحاد نقابات العمال ان نتحدث عن جمعية المستهلكين بالدرجة الاولى وايضا اذا كنا نتحدث عن المنتجين، تحدثنا عن غرفة الصناعة تحدثنا عن غرفة التجارة والاوى ايضا ان نضيف ما تفضل به الاستاذ سلطان وهو اتحاد المزارعين كجهة منتجة يجب الاخذ بعين الاعتبار ما نقوله ووجهة نظرها، وبالتالي اقترح ان يكون الامين العام او من ينييه وان يضاف الى العضوية جمعية حماية المستهلك واتحاد المزارعين، وشكرا سيدي.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ فارس الطراونة.

معالي وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء: شكرا معالي الرئيس.

حقيقة احببت ان اثير هذه النقطة لانه من خلال دراسة انا اقوم فيها في الوقت الحاضر تبين لي ان احد المدراء عضو بمجالس ادارات مؤسسات وشركات تجاوزت (١٢). القضية ليست مجرد تمثيل بل هناك قضية مادية ايضا، المدراء والامناء يحكم القانون اعضاء في بدل تنقلات وبدل اشتراك ومكافآت وارباح، لدي دراسة تؤكد ان البعض وصل ما يتقاضاه بالسنة الى اكثر من (ثمانية) الف دينار عدا راتبه وعلاواته الى آخره.

هكذا من الأشغال



صلاحيه ومهام هذا المجلس لانها محددة في المادة (١٥) التي تقول:

يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية وهي:

أ - اقتراح

ب - توصية

ج - ما يعرضه الوزير على هذا المجلس

اذن واضح ان هذه الصلاحيه صلاحية استشارية، لكن هذه الصلاحيه الاستشارية على مستوى كبير من الاهمية لانها تؤثر في صنع القرار لمجلس الوزراء، لذلك هذه الصلاحيه، رغم انها استشارية، التي تسهم في قرار مجلس الوزراء التي يستوحي اصحاب الاختصاص اننا اعتقد ان هذا المجلس، يجب ان يكون على مستوى عال من الوزن والاهمية ويجب ان يعكس تشكيلته ذلك، يفترض في الامناء العامين انهم الذين يمثلون سياسة وزاراتهم المختصة في هذا المجال ويفترض فيهم انهم الاعلى كفاءة من الناحية الادارية والاكثر دراية لسياسة وزاراتهم، والا يكون هناك خطأ في وضعهم في هذه الامكنة. لذلك ولاعتقادي ان هذا المجلس يجب ان يكون بمستوى كبير كما قلت من الاهمية ويجب ان يعكس سياسة هذه الوزارات المختصة. حقيقة اننا اؤيد ما ورد في قرار اللجنة المالية والواقع مقولة ان هؤلاء الوكلاء مثقلين باعباءهم اعتقد ان هذه المقولة لا يجوز ان ترد، اذا قبلنا ذلك فنحن نعرف ان مجلس الوزراء نفسه مثقل باعبائه، اذن فلننسى هذا مبررا انه يكون يمارس صلاحياته جهات اخرى، مجلس

انا اقول ليس الامين العام او المدير العام بالضرورة اكثراً من بعض المدراء المتخصصين في وزارته، ولكن بحكم القانون هو يحضر ويكون عضواً، اذا اردنا الاصلاح الاداري يقتضي الامر اعادة النظر بالقوانين، هذا القانون بين ايديكم نستطيع اختصار مرحلة عندما نقول ممثل عن الوزارة يستطيع اي وزير ان يختار مدير متخصص ليشترك في هذا المجلس او ذاك، ويتقديري ان الكثير من المدراء متخصصين واكثراً من الامناء العامين، لا اريد ان اعطي اسما، الكثير من الامناء والمدراء ومسؤولي الشركات عينوا مزاجاً في مرحلة معينة دون ان يكون هنالك تكافؤ فرص وعدالة في التوزيع. لماذا موظف درجة عليا ما يتقاضى من راتبه الا (٢٠٠) الى (٢٥٠) دينار، بينما زميله الذي حتى تعين بعده وليس اكثراً منه مدير عام ويتقاضى بالسنة مع رواتبه اكثر من (٢٠) الف دينار؟

١ - اذا اردنا تحقيق العدالة علينا ان نعيد النظر في كافة القوانين التي تعطي لوكيل الوزارة ان يكون في هذا المجلس او ذاك

٢ - اذا اردنا تأهيل القيادات الادارية من الصف الثاني في الوزارات والمؤسسات والدوائر علينا ان نعطي للممثلين من الوزارة اهمية لانهم في المستقبل هم الامناء والمدراء والوكلاء وشكراً

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ حسين مجلي

السيد حسين مجلي: شكراً سيدي الرئيس بداية اعتقد انه لا داعي للاختلاف حول

الوزارات التي عين امنائها العامين هي الوزارات المختصة، اما الاقتراح الذي ذهب الى بعض الجهات ان تمثل اعتقد انه مغفل بالفقرة (ح) ان فيه هناك صلاحية لمجلس الوزراء ان يعين اربع اشخاص من القطاع الخاص، طبعا في جهتين منهم معينين بالذات والواقع هذا ما ورد بالفقرة (ح) مفروض مجلس الوزراء عندما يعين من القطاع الخاص يعين من لهم اكثر صلة بهذا الموضوع من المستهلكين اصلاً، يمكن ان يقال ذلك، من اي جهة ذات دراية يمكن اسهامها ان يغني لتحديد سياسة الاسعار والسياسة التموينية. لذلك اعود واقول ان ما ورد في القانون المؤقت وان موافقة اللجنة المالية على هذا القانون في مكانها وارجو اغلاق باب النقاش على هذا الموضوع والتصويت على هذه المادة كما وردت من اللجنة المالية وما ورد بالقانون المؤقت وشكراً.

معالي رئيس المجلس: عندي قائمة باسمااء الاخوة وعندي اربع اقتراحات، الاقتراحات المقدمة اربعة تعرض للتصويت، والتعديل الاول تعديل لغوي ما فيه خلاف عليه.

الدكتور علي الفقير: لا لغوية خطأ لان مدة قابلة صفة للمدة.

معالي رئيس المجلس: اذا هذه تجاوزناها، فيه لدينا اربع اقتراحات، اقتراح الشيخ ابوزنط، اقتراح الشيخ علي الفقير، اقتراح الاستاذ سلطان العدوان، واقتراح الاستاذ ذوقان، وكل اقتراح جاء تأييد من عدد من الاخوان، تفضل استاذ يوسف.

الوزراء مثقل باعماله امامنا اثناء الدورة العادية والاستثنائية تجده يعطل كثير من الاعمال ليحضر جلسات هذا المجلس، لكن من مهامه الاساسية الواقع ان يحضر هذه الجلسات. وان كان كما قيل حقيقة انه في (٣٢) مجلس يشتركوا فيه انا اعتقد انه اذا احصينا هذه المجالس فمن اولى هذه المجالس التي يجب حضورها مثل هذا المجلس الذي له كل الاهمية كما قيل في السياسة التموينية وفي سياسة الاسعار والواقع هذه حجة تساق لانه اذا كان فيه اولويات للحضور لهذه المجالس فاولى الاولويات حضور المجالس التي تسهم في تحديد الاسعار والتموين وهو موضوع استراتيجي بالنسبة للوطن وبالنسبة للشعب كله، لذلك لا يجوز ان تساق هذه الحجة لان خفض وزن هذا المجلس وان نرسل اي ممثل للوزارة، وبالتالي حقيقة تصبح هيمنة في هذا المجلس للاعلى مركزاً والاكثر دراية اذا ارسلنا اي من موظفي الوزارة. ولذلك اعود واقول ان القانون المؤقت الذي يمثل سياسة الحكومة وهنا ارجو ان اشير من الناحية المبدئية اننا اعرف ان القانون المؤقت مفروض انه يمثل سياسة الحكومة وابتداءً يفترض بالحكومة والحكومة بالمعنى الاستمراري مش الحكومة هذه الحكومة، الواقع المفروض ابتداءً اننا افهم بالمعنى الدستوري ان تأتي الحكومة دوماً حقيقة لفهم ان هذا القانون يمثل سياستها، طبعا اننا لا نقول ان الحكومة ايضاً مفروض تكون يعني تدافع عن الخطأ والصواب لا اقول ذلك لكن الاصل في هذا القانون الممارس منذ عام ١٩٨٨، انه يمثل سياسة الحكومة، وحقيقة مفروض الحكومة انها قادمة لنا متبينة هذا القانون واعتقد ان كل

هكذا من المأهول

هكذا من المأهول

السيد يوسف مبيضين: ما اشار اليه معالي وزير الدولة بالنسبة لكثرة التمثيل للامناء العامين في مجالس ادارات الشركات الحقيقية ليس كله بنص قانوني اختيارات من الجهات المختصة يختارونهم، أما الموضوع ذو الامة فيوضع له نص قانوني ومنه هذا المجلس حقيقة لذلك ارجو ان لا تأخذ هذه على هذا الموضع.

معالي رئيس المجلس: تأخذ بعين الاعتبار عند التصويت، اذا سمح الاخوان، الاقتراحات الاقتراح الاول الشيخ ابوزنط يفتح اضافة اثنين من نقابات العمال، بس الاقتراحات اربعة في ناس مسجلين معالي ابو نبيل في مسجلين عدد كبير اذا سمحت في اقتراح باقوال باب النقاش اذا بدى ارجع للقائمة القائمة مرتبة على الدور وتني عليه، فالاقترحات مسجلين عندي لحد الان وصلوا (٢٤) نحن وصلنا الى (١٥) فبدنا الان (٩) مسجلين على الدور، فاقترح الشيخ ابوزنط، صوت عليه ابونبيل صوت عليه واقفال باب النقاش ولدي تسعة مسجلين على الدور، وانت واحد منهم، الشيخ ابوزنط يقترح اضافة اثنين من نقابات اتحاد العمال، هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟ من يؤيد ذلك؟ تعد الاصوات.

معالي رئيس المجلس: ١١ - ٤٥ ولم ينجح الاقتراح، الاقتراح الثاني من الشيخ علي الفقير اقترح ان يكون مندوبين بدل الامناء العامين، هذا واحد، من الدرجة الاولى مندوبين عن الامين العام من الدرجة الاولى، من يؤيد هذا الاقتراح؟

السيد الامين العام: ١١ - ٤٥ معالي رئيس المجلس: ١١ - ٤٥ ولم ينجح الاقتراح، الاستاذ سلطان العدوان يقترح اضافة مندوب عن اتحاد المزارعين، الاصوات.

السيد الامين العام: ٣٣ - ٤٥ معالي رئيس المجلس: ٣٣ - ٤٥ ويضاف مندوب عن اتحاد المزارعين، اقتراح معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي الامناء العامين او من ينوبهم، الانابة للامين العام.

السيد الامين العام: ٣٠ - ٤٥ معالي رئيس المجلس: ٣٠ - ٤٥ ايضا تضاف من ينوب، هل بقي اقتراحات؟ لحظة استاذ عبدالحفيظ.

السيد عبدالحفيظ عللاوي: انت قلت اقتراح وهذا تقدمه، مندوب عن جمعية حماية المستهلك وقلت لي ان هذا وارد.

معالي رئيس المجلس: ثني عليها؟

السيد عبدالحفيظ عللاوي: نعم ثني عليها، هذه اول واحدة اصلا.

معالي رئيس المجلس: الاخ الامين العام وارد هذا؟

السيد الامين العام: نعم وارد

معالي رئيس المجلس: الان اقتراح الاستاذ عبدالحفيظ مندوب جمعية حماية المستهلك.

عد الاصوات.

السيد الامين العام: ٣١ - ٤٥ معالي رئيس المجلس: ٤١ - ٤٥ مبروك ابو محمد تضاف، الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: مخالفتي شطب مندوب غرفة التجارة وغرفة الصناعة، ان لا يكون لغرفة الصناعة والتجارة اي مندوب في هذا المجلس لانهم يطلعون على الاسعار.

معالي رئيس المجلس: مسجل عندي، اذا سمحتم الشيخ علي الفقير نعم له اقتراحين الاقتراح الثاني شطب مندوبي القطاعات الخاصة، من يوافق على هذا الاقتراح؟ الاصوات.

السيد الامين العام: ١٤ - ٤٥.

معالي رئيس المجلس: ١٤ - ٤٥ ولم يفرز الاقتراح،

السيد المقرر: ارجو ان تكون الامور واضحة هنا حيث في (ج) اربعة اشخاص من القطاع الخاص، هل المعنى ان يكون (٦)، (٤) ثم (٢)؟

معالي رئيس المجلس: اتفق عليه واقول يضاف، الاستاذ نايف الحديد.

السيد نايف الحديد: انا اقترحت برضه ان مجلس الوزراء لا يمين الاربعة من القطاع الخاص تقريبا شبيه باقتراح الشيخ.

معالي رئيس المجلس: ايضاً ايدت الشيخ علي الفقير وطرخناه للتصويت.

السيد نايف الحديد: نعم، فقط تعيينهم مش من ذوي الخبرة في الدولة.

معالي رئيس المجلس: القطاع الخاص دمج مع اقتراح الشيخ علي الفقير وصوت عليه، الاستاذ ابو عصام الاستاذ عبد الرؤوف.

السيد عبد الرؤوف الروابدة: شكلية فقط انا اعتقد ان المادة مرت لان في (ز) بدل

رئيس هيئة الاركان رئيس هيئة الاركان العامة لان هذه هي التسمية الصحيحة.

معالي رئيس المجلس: التصحيح الذي قدمته اللجنة.

السيد عبد الرؤوف الروابدة: لا لم تقدمه قالت رئيس هيئة الاركان فقط يضاف اليها العامة.

معالي رئيس المجلس: العامة طيب يضاف العامة، هل بقي من اقتراحات نقطة نظام الشيخ ابوزنط.

السيد عبد المنعم ابوزنط: يعني انا استغرب وحاشاك الا ان تكون عادل كيف يسمح بعد اغلاق باب النقاش؟

معالي رئيس المجلس: استاذ محمد المرعر اذا سمحت تفضل الشيخ ابوزنط ارجو ان نستمع للملاحظة الشيخ ابوزنط.

السيد عبد المنعم ابوزنط: بعد اغلاق باب النقاش سمح للبعض بالتسلل تحت مظلة التصحيح اللغوي ولم يسمح للاخ الكوفي بادلاء اقتراحه، لم يسمح بادلاء اقتراحه.

معالي رئيس المجلس: التسلل عدم سماح هذا، هو اقتراح، اذا سمحتم بقي عندنا اقتراح اللجنة، الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: ارجو ان يكون واضحاً للزملاء الكرام ان الاشخاص الاربعة اصبحوا كما حددوا اربعة، اصبحوا كما هو محدد، مندوب عن غرفة الصناعة والتجارة، مندوب عن اتحاد المزارعين، مندوب عن جمعية حماية المستهلك ارجو ان يفهم المجلس، هل هم



اربعة ام ستة؟ هذا هو سؤال المقرر اذن الاربعة الان خصصوا الان ولم يعودوا معممين.

معالي رئيس المجلس: نقطة نظام الاستاذ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: كلام رئيس اللجنة صحيح لانه يتناسب مع المادة التي نلي والتي تحدد نصاب القانون لهذا المجلس، (٨) من (١١) فاذا الان عملناهم (١٣) معناها اختل النظام عندئذ الاجتماع، لذلك ما ذكره معالي الدكتور هو صحيح اذا يضاف الاثنان على الضم من بند (ج) اذا يكون اثنين يعينهم المجلس بدل ان يعينهم مجلس الوزراء.

معالي رئيس المجلس: تصحيح، الشيخ الكوفي نقطة تسلسل ولا نقطة نظام، تسلسل لا يجوز التسلسل، التسلسل لا يجوز، طيب اذا سمحتم معالي رئيس اللجنة اشار الى النصاب فيها يضاف، فبالاضافة في (ج) الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: بالنسبة للقطاعات الخاصة يعينهم مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير على ان يكون اثنين، هنا لا بد من اعادة الصياغة ويقال اثنان من اتحاد غرف التجارة والصناعة، ومندوب عن جمعية حماية المستهلك ومندوب عن اتحاد المزارعين فيصبحوا اربعة.

معالي رئيس المجلس: فيكتمل النصاب نعم يعدل هذا، اذا سمح لي الاخوان بقي اقتراح اللجنة بالتعديل الوارد على المادة، وهو شطب عبارة القائد العام ويستعاض عنها بعبارة رئيس هيئة الاركان، اظن الاخوان هذه موافقين

عليها طبيعية، هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة مع التعديلات؟

موافقة

المادة التي تليها

السيد المقرر:

المادة كما وردت في قانون مؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٨ قانون التموين الاصلي

المادة ١٤ - ١ -

يجتمع المجلس مرة واحدة كل ثلاثة اشهر على الاقل بدعوة من الرئيس ويكون اجتماعه قانونيا اذا حضره ثمانية من اعضائه على الاقل على ان يكون الرئيس واحدا منهم وتتخذ القرارات فيه باجماع او باكثرية اصوات اعضائه الحاضرين واذا تساوت هذه الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه الرئيس.

قرار اللجنة

شطب كلمة (باجماع) (او) حتى تصبح (القرارات باكثرية اصوات اعضائه).

تصحح فقط، اضافة كلمة القرارات بعد (او).

معالي رئيس المجلس: الدكتور الكوفي تفضل.

الدكتور احمد الكوفي:

بسم الله الرحمن الرحيم، عندما يحضر (٨) ويوافق (٤) بينهم الرئيس يتخذ القرار باربعة من احد عشر، وهذا لم يجري في اي مجلس عادي فكيف في مجلس خطير!! اذا لا بد

من اضافة عبارة بعد او باكثرية اعضائه، اصوات اعضائه الحاضرين شريطة ان لا يقل عددهم عن الاغلبية المطلقة التي هي (٦)، شريطة ان لا يقل عددهم عن الاغلبية المطلقة يكون منطقي ومقبول في قرارات خطيرة.

ثانيا - اقتراح اي نفس النقطة في خلال الثلاثة اشهر قد نجد امور فهذه الامور لا بد من وضع مرونة لصاحب القرار الاداري الذي هو وزير التموين يحق له ان يدعوا المجلس في حالات استثنائية بينا هنا اغلق عليه الخط لو جدت كل الظروف يحتاج الى مجلس امة او الله اعلم ماذا. فلا بد من وضع قيد مرن للحالات الاستثنائية ايضا وارجو ان يصوت على هذين الاقتراحين.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الشيخ ابو زنت.

السيد عبدالنعم ابو زنت: شكرا معالي الرئيس، نظرا لاستفحال الجشع والطمع الذي نراه بالمجتمع ثلاثة شهور كثيرة، لو سمحتم هناك من النعم والسلع موسمها لا يتجاوز شهرا من الزمان. فليبينيا يجتمع المجلس، المجلس التمويني ويعيد النظر تكون قد سلطنا ذلك التفرغ من قبل التجار لامتناس دماء الفقراء وذوي الدخل المحدود، لذلك اقترح ان تكون المدة شهرا، يجتمع شهريا، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: معالي الاستاذ يوسف مبيضين.

السيد يوسف مبيضين: اري ان يستبدل النص مطلع نص هذه المادة بما يلي: يجتمع المجلس

بدعوى من الرئيس كلما دعت الحاجة الى ذلك على ان يجتمع المجلس مرة كل ثلاثة شهور على الاقل، لان الحقيقة كما ذكر سعادة النائب الكوفي اذا تركنا الموضوع على اطلاقه ودعت الحاجة الى اجتماع للمجلس فيكون هناك من الصعوبة استنادا الى هذا النص ان يجتمع المجلس كلما دعت الحاجة الى ذلك، لذلك اكرر يجتمع المجلس بدعوى من الرئيس كلما دعت الحاجة الى ذلك على ان يجتمع المجلس مرة كل ثلاثة شهور على الاقل.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ داود قوجق.

السيد داود قوجق:

بسم الله الرحمن الرحيم، فيما يتعلق بالنصاب المقترح اري النصاب هنا نصا جديدا، ثمانية من احد عشر، شيء جيد واتخاذ القرار من اربعة ليس خطأ لان هذا المجلس مجلس النواب حسب القانون يتخذ القرارات ب (٢٢) لان النصاب (٤١)، (٢٢) يتخذ قرار في اخطر المواضيع، فالمواضيع المطروحة في هذه المادة ليست بالخطورة بحيث لا يتمكن اربعة بينهم الرئيس من اتخاذ القرار لذلك اري الموافقة كما وردت هنا، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ عبدالرؤف الروابده.

السيد عبدالرؤف الروابده: يدري ان بعض اخواني لم يطلعوا على المادة اطلاعا جديدا، اولا المادة تقول كل ثلاثة اشهر على الاقل بمعنى انها تستطيع ان تجتمع يوميا اذا كانت هناك

هكذا من الأشهر

ضرورة والذي يحدد الضرورة هو معالي الوزير رئيس المجلس، وكل اقتراح لم يخرج عن ذلك.

ثانياً: ليس صحيحاً أن هذا المجلس مسؤولاً عن التسعير هذا المجلس يسعر أربعة مواد فقط هي المواد الأساسية التي تدعمها الدولة، وأسباب انطاة هذه المسؤولية بهذا المجلس أن سعر هذه المواد سعر سياسي وليس سعراً تجارياً وبالتالي أي سعر يقرونه سيحمل خزينة الدولة دعماً معيناً، ولذلك إذا نظرنا على المادة (١٥) نجد الفقرة (ب) بنقول التوصية للوزير بالأسعار التي يحددها للمواد الغذائية الأساسية وهي معرفة سلفاً هي المواد التي تتولى الحكومة دعمها، أنا لا اعتقد أن هذه المادة فيها أي قصور، واعتقد على مقولة معالي رئيس اللجنة أنها مادة متوازنة اقترح ائصال باب النقاش بها لأنها إجرائية وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي رئيس اللجنة

السيد رئيس اللجنة: اصحح العبارة التي وردت على لسان النائب المحترم عبدالرؤوف الروابده هذا المجلس لا يسعر هذا المجلس يوصي والتسعير لمجلس الوزراء شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً الاستاذ الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس، فالحقيقة ماكنت اود ان اقله قاله معالي ابوعصام في موضوع اجتماع المجلس انه يجتمع مرة على الأقل كل ثلاثة اشهر، هو يحدد الحد الأدنى للاجتماعات اما الحد الأعلى ليس محددًا

في هذا النص، فلرئيس المجلس ان يدعوا المجلس متى شاء يومياً، اسبوعياً، شهرياً، كلما دعت الحاجة لذلك فهنا التصديق على الحد الأدنى حتى لا يصبح تسبب، لانه قد لا يكون هناك اجتماع اصلاً لهذا المجلس فجاء النص هنا بالزامية المجلس ان يجتمع كحد أدنى كل ثلاثة شهور مرة واحدة اما الحد الأعلى مافي نقاش عليه، ولذلك النص هذا كاف لهذا الغرض، واما قضية الاغلبية وما تكلم به الاخ داؤود فوجّه صحيح نحن نتخذ الآن قوانين باغلبية (٢١) صوت فعلاً (٢١) صوت، فإذا كانت القوانين والتشريعات تأخذ بهذه الاغلبية فكذلك ايضاً ما دامت قرارات المجلس توصيات وليست الزاماً لذلك ليس هناك أي غبن أو أي ضرر في هذا الموضوع، لذلك اقترح اغلاق باب النقاش والتصويت على المادة كما وردت بالقانون وكما هي توصية لجنة المالية.

معالي رئيس المجلس: شكراً، اخوانا الموضوع يتعلق بالاجتماعات والنصاب وما دام اقترح على اغلاق باب النقاش وثني على ذلك هناك عدة اقتراحات الاخوان الذين اقترحوا بحبوا يطرحوه للتصويت، يؤكدوها، الاقتراح الاول الاستاذ الكوفي اقترح من حيث النصاب ان لا يقل النصاب على الاكثرية المطلقة للجنة، هل هذا الموضوع تريد ان تطرحه للتصويت؟

الاستاذ اذا بتحب تطرحه للتصويت ام تحلي مثل ما هي ويتم التصويت عليها كما جاءت.

الدكتور احمد الكوفي: على الشكل

التالي الزيادة يأتي موضوعها بعد السطر، او يقرأ العبارة هكذا.

يجتمع المجلس مرة واحدة كل ثلاثة اشهر على الأقل بدعوة من الرئيس ويكون اجتماعهم قانونياً اذا حضره (٨) من اعضائه على الأقل على ان يكون الرئيس واحد منهم وتتخذ القرارات فيه باجماع او باكثرية اصوات اعضائه الحاضرين شريطة ان لا يقل عددهم عن الاغلبية المطلقة

معالي رئيس المجلس: واضح الاقتراح، هذا استثناء، من يؤيد هذا الاقتراح شريطة ان لا يقل عن الاغلبية المطلقة، من يؤيد ذلك؟ يبدو ان مافي حد قابلها واحد او اثنين

الدكتور احمد الكوفي: الاقتراح الثاني، بعد الفقرة (أ) يرقم بفقرة (ب) يجوز للرئيس او خمسة من اعضاء المجلس دعوة المجلس للاجتماع في حالات تستدعي ذلك ويعاد الترتيب على هذا الاساس، تصبح (ب) (ج) و (د) وهكذا.

معالي رئيس المجلس: هذا الاقتراح جديد الان بعد ائصال باب النقاش ما فيش اقتراح، هذا اقتراحك الان تبلور، الاقتراح الثاني الشيخ ابو زنت يقول شهرياً بدل ثلاثة اشهر من يؤيد ذلك؟

لم ينتج الاستاذ ابو محمد سحب اقتراحه. اذا هل هناك من اقتراحات؟ اذا يصوت على قرار اللجنة.

هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟ موافقة باغلبية كبيرة

البند (ب)

السيد المقرر:

ب - يعين الوزير من بين موظفي الوزارة امين سر للمجلس يتولى تنظيم جدول اعماله وتكوين محاضر جلساته وتسجيل قراراته وتوصياته وتوقيعها من الرئيس واعضاء المجلس.

قرار اللجنة

موافقة

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟

موافقة على ذلك

المادة (ج)

السيد المقرر:

ج - تحدد مكافآت اعضاء المجلس وامين سره بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير.

قرار اللجنة

موافقة.

معالي رئيس المجلس: الشيخ ابو زنت.

السيد عبدالمنعم ابو زنت:

بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً معالي الرئيس، اقترح بعد فقرة (ج) تحدد مكافآت اعضاء المجلس وامين سره بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ان تضاف العبارة التالية:

ويشترط ان يكون وقت الاجتماع خارج الدوام الرسمي، نعم اما ان يكون اثناء الدوام

هكذا من المأهول



هكذا من المأهول

الرسمي فهذا على حساب حقوق الشعب من ناحيتين، انا اقترح ذلك ان يكون خارج الدوام الرسمي، اما اثناء الدوام لماذا يعطى مكافأة؟ لماذا بطون الملايين جامعة ويعطى راتين.

معالي رئيس المجلس: اقتراحك واضح ابوانس، هل من يثني على ذلك؟ مثني عليه، من يوافق على هذا الاقتراح؟ لم ينبجح الاقتراح، هل يوافق المجلس الكريم على البند (ج)؟

موافقة المجلس، المادة التي تليها

السيد المقرر:

المادة كما وردت في قانون مؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٥ قانون التموين الاصلي

المادة ١٥ - يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية:

أ - اقتراح السياسة التموينية العامة للمملكة ورفعها الى الوزير.

ب - التوصية للوزير بالاسعار التي يحددها للمواد الغذائية الاساسية.

ج - اية امور اخرى يرى الوزير عرضها على المجلس بما له علاقة باعماله ومهامه.

قرار اللجنة

الفقرة (أ) من المادة (١٥):

شطب كلمة (الوزير والاستعاضة عنها بعبارة (مجلس الوزراء).

الفقرة (ب) من المادة ١٥ -

شطب الفقرة (ب) برمتها لتصبح الفقرة (ج) فقرة (ب).

اي التعديل في (أ) بديل ان يرفع الى الوزير ترفع التوصية الى مجلس الوزراء.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ نايف الحديد.

السيد نايف الحديد:

بسم الله الرحمن الرحيم

اعتقد بان المادة (١٥) (أ) اقتراح اللجنة التي شطب كلمة (الوزير) والاستعاضة عنها بعبارة (مجلس الوزراء) يعني يتراه في بان الوزير لا شيء في هيكل قضائيا، الوزير في المستقبل سيصبح احد اعضاء مجلس النواب الذي يمثل حزب وقد يجوز ان يكون هذا الحزب له سياسة في كل شيء او مية في المية وح يكون له سياسة، فالوزير هو يتكلم بسياسة مجلس الوزراء والوزير مهم جدا لماذا يشطب الوزير ويوضع مجلس الوزراء، الوزير له قيمة مادية ومعنوية، اقتراح ابقاء الوزير.

معالي رئيس المجلس: يا استاذ بطروش اذا سمحت النصاب، رجاءا حلمكوا علينا، انتهت استاذ نايف.

السيد نايف الحديد: اقترح بان يبقى الوزير هو الذي يدير هذه العملية.

معالي رئيس المجلس: الشيخ ابو زنت، تفضل ابوانس.

السيد عبدالمعتم ابو زنت: شكرا معالي الرئيس، هذه لعلها تكون ختمتها مسك ونحن نودع الدورة ان شاء الله، اقول الفقرة (ب) من المادة (١٥) التوصية للوزير بالاسعار التي يحددها للمواد الغذائية الاساسية ان يقترح من اللجنة

الموقرة حذف (ب) وان تحمل عليها (ج) وهي فقرة روتينية وصلب المادة (١٥) هي الفقرة (ب) صلبها ومنحتها ومنحتها فقرة (ب) لذلك اقترح بكل اصرار وعزم ضرورة بقاء (ب) لاغلاق سراديب الاستغلال ويؤثر المحسوبة، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ عبدالرؤف الروابله.

السيد عبدالرؤف الروابله: شكرا سيدني الرئيس، اولاً: من حيث الشكل للوزير صفتان صفة عضويته بمجلس الوزراء وصفة رئاسته لهذا المجلس، وانا لا احب ان يكتب رئيس مجلس التموين لمجلس الوزراء رئيس مجلس التموين يرفع لوزير التموين عضو مجلس الوزراء وهذا المنطق الذي اقرته اللجنة في الفقرة (أ) سقط من بين يديها بالفقرة (ب) اذا سمح الاخوان في الفقرة (ب) الذي يحدد اسعار المواد الغذائية الاساسية هو مجلس الوزراء ايضا نفس الحدث الموجود في (أ) من يحدد اسعار المواد الغذائية الاساسية وهي المواد المدعومة هو مجلس الوزراء فكيف بالسياسة التموينية ترفعها مباشرة لمجلس الوزراء اما في تحديد اسعار المواد الغذائية ترفعها للوزير وورائها التي يحددها والوزير لا يحددها ولذلك ارى ان تبقى (أ) كما هي وان تكون (ب) التوصية للوزير بالاسعار التي يراها، يراها المجلس هنا للمواد الغذائية الاساسية لان الوزير مضطرا الى رفعها الى مجلس الوزراء لتحديد اسعارها، وشكرا سيدني الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا، معالي رئيس اللجنة مع المعلنة.

السيد رئيس اللجنة: هذا المجلس يؤسس وزير التموين وبالتالي شطب كلمة الوزير لا تنقص من شأنه وليس لما مدلولاً عملي ولا علاقة لما اطلاقاً بهذا الامر، فهو رئيس هذا المجلس، وهذا المجلس هو الذي يوصي بمجلس الوزراء فلا يستطيع مجلس يرثه وزير ان يرسم او ان يقترح سياسة او يرفعها او يرفعها لرئيسه، ومن هنا جاء التعديل برفع التوصيات او رفع الاقتراح بالسياسة التموينية الى مجلس الوزراء النقطة الاخرى قيل في معرض نقاش هذه النقطة فيما يخص الفقرة (ب) ان من ضمن السياسة التموينية ما يتناول الاسعار وبالتالي لم يعد من ضرورة لابقاء الفقرة (ب) في مكانها، فاهي تأتي مباشرة من ضمن السياسة التي يرفعها المجلس مجلس التموين الى مجلس الوزراء خصوصا وان اسعار المواد الاساسية يحددها ويقودها مجلس الوزراء ومع ذلك لا نجد هناك اي ضير في مسألة ان يقال الاسعار التي يراها هذا المجلس اذا اراد هذا المجلس الكريم ان يبقى على اقتراح الاسعار في مجلس التموين ليرفعها الى مجلس الوزراء، شكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ عبدالحفيظ علاري.

السيد عبدالحفيظ علاري: شكرا معالي الرئيس، انا مع الملاحظة التي ابداهها معالي رئيس اللجنة بان الوزير هو رئيس المجلس وبالتالي مثل ما قال بالملاحظة هو يرفع لمجلس الوزراء وهذا الحقيقة الانسان لا يرفع لنفسه.

ثانياً: انا اخالف اللجنة في شطب الفقرة (ب) لان لا بد من ابراز اذا كان صحيح وردت

الاسعار في السياسة التموينية لكن ابرازها ان تكون في فقرة مستقلة دلالة على اهميتها ولذلك انا ارى ان تبقى الفقرة (ب) موجودة في مكانها لابرار اهمية الاسعار لانا جميعا نعتقد بان الاسعار مهمة وان كانت واردة في الفقرة (أ) بشكل اجمالي فلا بد من ابرازها بشكل واضح في الفقرة (ب)، ولذا اقترح ان تبقى، اؤيد اقتراح اللجنة الاول برفعها الى مجلس الوزراء، ثم ايضا اقترح على الاخوة ابقاء الفقرة (ب) وشكرا.

السيد يوسف المبيضين: مع التعديل الذي اشار اليه معالي عبدالرؤوف الروابده يراها بدل ليحدها.

السيد عبدالحفيظ علاوي: مع التعديل. معالي رئيس المجلس: الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكرا معالي الرئيس، الحقيقة بالرجوع للمادة (٧) من القانون رقم (٢٨) وما طرأ عليها من تعديل وفق قرار اللجنة والذي صوت عليه المجلس الكريم صاحب الصلاحية في تحديد الاسعار هو الوزير بناء على لجنة يشكلها لهذا الغرض وهذا هو النص بالرجوع اليه بين هذا الامر لذلك ما رأينا من المصلحة ابقاء على الفقرة (ب) في هذه المادة لان المجلس يرسم سياسات عامة ولا نريد للقطاع الخاص ان يطلع على تحديد الاسعار او اقتراحات رفع الاسعار او تخفيض الاسعار لذلك رأينا شطب هذه الفقرة نهائيا اما قضية رفع التقرير الى الوزير ايضا هذا هو من باب يعني تفسير الماء بعد الجهد بالماء، فما دام

هذا المجلس هو من صلب اختصاصات وزارة التموين اذا اجتماعات وزارة التموين وورقة العمل تعدها وزارة التموين لذلك هو الوزير الذي يطلع على الامور ويحتفظ بلمفات هذا المجلس في وزارة التموين فرقع التقرير الى الوزير هو من باب تفسير الماء بعد الجهد بالماء، علما سألنا مندوب وزارة التموين وهو عطوفة الامين العام فاشار الى انه لم يرفع سابقا الا في النادر توصيات هذا المجلس الى مجلس الوزراء وهذا يعني ان الوزير يطلع عليها بنفسه دون ان يطلع المسؤولين على ذلك، لذلك رأينا من الضرورة ان ينسب او ان ترفع توصيات المجلس الى مجلس الوزراء ليطلع على توصيات هذا المجلس واقتراحاته لذلك ارى قرار اللجنة صائبا والتصويت عليه، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ عتاب، الاذان ثم الاستاذ عتاب.

الدكتور احمد عتاب: لما كان الوزير هو رئيس مجلس التموين، ما هو دور الوزير عندما يكون قراره مع قرار الاقلية؟

في قرار المجلس الذي اتخذ سياسة معينة في هذا المجلس، وهو نفسه طبعاً وزير التموين الا يجد نفسه الوزير شبه مستقيل ١١ لانه لم يتخذ رأيه بصدد السياسة، شكرا.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ ذوقان الهنداوي.

السيد ذوقان الهنداوي: معالي الرئيس، لا اريد ان اضيف شيئا الى ما تفضل به معالي الزميل الاستاذ عبدالرؤوف الروابده انما اريد ان اؤكد اولاً على جميع ما ذهب اليه.

تبدل كلمة يحدها يراها باعتقد بانها مناسبة اكثر بهذا المجال، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، اخوانا اذا اصبحت القضية واضحة هناك بعض الاقتراحات وهناك اقتراح اللجنة من الاقتراحات اقترح عفوا استاذ حسين مجلي تفضل.

السيد حسين مجلي: شكرا سيدي الرئيس، حقيقة ارجو ان اين ان واؤيد ما ورد على لسان الزميلين الاستاذ عبدالرؤوف والاستاذ ذوقان بان الوزير له صفتين صفة رئيس مجلس التموين، وصفة الوزير المستقل كليا عن مجلس التموين والذي قد يختلف مع مجلس التموين ويكون احيانا اقلية او بجمفره كصاحب رأي، حقيقة في المادة (١٥) سواء قلنا يحدها او يراها واضح من صدر المادة ان قرار مجلس التموين حتى لو اعتبرناه قرارا هو توصية فلذلك المصطلح محدد هو كيف ما وصفناه هو توصية من هنا انا اقول لابد حقيقة ابقاء ابراز دور هذا المجلس في الاسعار، واسقاط الفقرة (ب) يعني حقيقة اننا نخفي ام لم نغفل دوره بالاسعار والذي هو موضوع مهم ان يكون له دور في التوصية بالاسعار، ولذلك لست مع اسقاط الفقرة (ب) من مهام وصلاحيات مجلس التموين، وارى حقيقة ابقاء المادة كما وردت في القانون المؤقت والتصويت عليها كما وردت في القانون المؤقت عفوا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، معالي الاستاذ نائب رئيس الوزراء.

وثانيا: اريد ان اضيف معنى واحد وهو ان الوزير كرئيس لمجلس التموين هو غير وزير التموين هناك صفتان للوزير هو اولا كوزير للتموين، وهو ثانيا عندما يجلس التموين يجتمع هو رئيس هذا المجلس، فبالنتالي لا يجوز ان يتجاهل دوره مسؤول عن اعمال وزارته كوزير للتموين لذلك هذا المجلس يجب ان يرفع قرارات وتوصياته الى وزير التموين الذي سيمارس دوره عند اذا كوزير للتموين بان يرفع هذا الامر الى مجلس الوزراء اذا كان يجب رفعه هذه الامور الى مجلس الوزراء كسياسة عامة، وقسم منها قد تنفذها الوزارة نفسها بدون ان يرفعها الى مجلس الوزراء لذلك المادة (٥١) من الدستور تقول ان الوزير مسؤول عن جميع اعمال وزارته لا يجوز لهذا المجلس الذي يبحث امر في خاص بوزارة معينة وهو التموين ان يرفع قراراته رثسا الى مجلس الوزراء يجب ان يرفع قراراته الى الوزير المختص وهو في هذه الحالة وزير التموين لان قسم منها يرفعها الى مجلس الوزراء، وقسم منها الوزارات هي التي تنفذ ذلك الحقيقة يكون خروج عن الدستور، وخروج على مسؤولية الوزير اذا رفعنا هذه قرارات مجلس معين الى مجلس الوزراء قافزين عن الوزير واؤيد الملاحظة التعديل التي اورده الاستاذ عبدالرؤوف بان بدل كلمة يحدها التي يراها، لان مجلس الوزراء هو الذي يحدد اسعار المواد الغذائية الرئيسية، اما ما ذهب اليه الاستاذ علي الفقير تلك خاصة بالوزير يحدد فقط اسعار المواد التموينية كما ورد في المادة (٧) وليس اسعار المواد الغذائية الرئيسية المواد الغذائية الرئيسية التي يحدها مجلس الوزراء لذلك تعديل كلمة او



هكذا من الأهل

معالي نائب رئيس الوزراء وزير النقل والاتصالات: شكرا معالي الرئيس، السياسات العامة والسياسة التموينية تحتاج الى اقرارها لمجلس الوزراء وحتى لا تبقى هذه السياسات في اطار الاقتراحات والتوصيات لابد من النظر بها اما لغرض اقرارها او التعديل عليها لابد ان تصل الى مجلس الوزراء، ولذلك فانا مع اقتراح اللجنة انما لغايات الصياغة ان تقرأ الفقرة (أ) من تلك المادة اقتراح السياسة التموينية العامة للمملكة ورفعها الى مجلس الوزراء بواسطة الوزير، الوزير هو الآلية وهو الاداة الذي يتم من خلاله رفع هذه التوصيات الى الجهة ذات الاختصاص وهي مجلس الوزراء، اما بالنسبة للفقرة (ب) فانا مع الاخوان الذين اقترحوا استبدال محدها بكلمة يراها، شكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، اذا سمح لي الاخوان، معالي وزير الشؤون البرلمانية.

معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية: العفو يا سيدي شكرا، انا ما كنت اود ان اقله تكلم به معالي نائب رئيس الوزراء نحن نتحدث حقيقة في الفقرة (أ) عن سياسة عامة تموينية وليست سياسة وزارة التموين وهذه سياسة عامة للمملكة تموينية، ليست فقط من صلب اختصاص وزارة التموين وخاصة اذا رأينا ان تشكيل المجلس راعينا به ان يكون ممثلا لعدة وزارات، فنحن نرسم سياسة عامة ومجلس الوزراء هو صاحب الحق في رسم السياسة العامة عادة للدولة وهذه تدخل ضمن صلاحيات مجلس الوزراء لانها سياسة عامة وبهم كافة المواطنين حقيقة لذلك الابقاء على

المادة كما الفقرة (أ) وان يكون التنسيب هو ان يرفع لمجلس الوزراء هو الاصول حقيقة اضافة الى ان وزير التموين هو رئيسا لهذا المجلس وهو مشارك، فلا بد اذا من ان ترفع خلاصة ما يتوصل اليه الى جهة اعلى تقرر هي بالتالي السياسة، اما بالنسبة للفقرة (ب) فأكد على ما ذكره معالي الاستاذ عبدالرؤوف بأنه الوزير هنا لا يحدد لان المادة (٧) تقول بان مجلس الوزراء هو الذي يحدد اسعار المواد الاساسية، فاذا الوزير هنا لا يحدد ولذلك اقترح شطب محدد وابقاء فقرة (ب) وخاصة ان معالي رئيس اللجنة المالية وافق على ذلك وباعادتها وابقائها فاقترح ابقاء الفقرة (ب) مع التعديلات التي طرأت على الفقرة (أ)، وشكرا سيدي.

معالي رئيس المجلس: شكرا، اخبر المتحدثين استاذ عبدالعزيز جبر.

السيد عبدالعزيز جبر: شكرا معالي الرئيس، الحقيقة للتوثيق بين الرايين ان تكون السياسة مقرة من مجلس الوزراء فعلا هذه السياسة تموينية وهذا امر يعني بقره الجميع يعتقد ولذلك ارى للصياغة في النص ان يقال اقتراح السياسة التموينية العامة للمملكة ورفعها الى الوزير ليرفعها بدوره الى مجلس الوزراء، هذه هي الصياغة التي اراها.

معالي رئيس المجلس: شكرا للجميع، واقترح باغلاق باب النقاش الان لدينا اقتراح اللجنة ولدينا اقتراح من الاستاذ عبدالرؤوف الروابذ، وايده عدد من الاخوان في (ب) ان يقابل ان يحددها ان يراها المجلس، واذا هناك اقتراحات اخرى ارجو من الاخ الذي يود طرح

السيد رئيس اللجنة: ارجو ان الاقتراح هو الابقاء على الفقرة (ب) مع ان يستبدل بكلمة يحددها (يراه)، ان يطرح.

معالي رئيس المجلس: نعم هذا هو اقتراح الاستاذ عبدالرؤوف هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟

موافقة بأغلبية كبيرة.  
هناك اذا في اقتراحات على تقرأ من قبل الاخوان، عفوا الفقرة (أ) هل يوافق المجلس الكريم على الفقرة (أ)؟

اصوات: تنسيب اللجنة.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ يوسف مبيضين تفضل، ما هو الاقتراح؟

السيد يوسف مبيضين: لمجلس الوزراء يعني محل الوزير كلمة مجلس الوزراء.

معالي رئيس المجلس: هذا قادم تنسيب اللجنة ما صوتنا عليه، الان اذا لم يكن اقتراح فتتسبب اللجنة معروض على المجلس الكريم، مجلس الوزراء بدل الوزير، هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟  
موافقة.

المادة (ج) طبعاً لاحقة مافيه عليها اي اعتراض، هل يوافق المجلس الكريم على الفقرة (ج)؟  
موافقة.

المادة التي تليها السيد المقرر.

اقتراحه تلاوته على المجلس للتصويت عليه، الابدع هناك اقتراح محدد في بند (ب) التوصية للوزير بالاسعار التي يراها بدل يحددها، هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟ الاصوات.

يبدو ان موافق عليه، نقطة نظام الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: يبدو لي ان هذه الفقرة بالضرورة باقية، فنتبته لذلك لان قرار اللجنة شطب الفقرة وانت تطرح اقتراح في فقرة باعتبار انها باقية، فارجو ان نتبته لذلك.

معالي رئيس المجلس: ما هو اقتراحك استاذ عبدالحفيظ.

السيد عبدالحفيظ علاوي: ابقاء الفقرة (ب) كما هي، وثني على الاقتراح.

معالي رئيس المجلس: ابقائها كما هي.

السيد عبدالحفيظ علاوي: نعم، مع ابدال محدها بـ يراها كما اقترح معالي عبدالرؤوف.

معالي رئيس المجلس: اذا نفس الاقتراح.

السيد عبدالحفيظ علاوي: لا هو فقط اقترح يراها، خلص نفسه نفسه.

معالي رئيس المجلس: ماهي المعارضة عليه؟

السيد عبدالحفيظ علاوي: مالي معارضة.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ رئيس اللجنة ما هي المعارضة؟

هكذا من أهل

السيد المقرر:

المادة كما وردت في قانون مؤقت رقم (٧٨) لسنة ١٩٨٨ قانون التموين الاصلي  
الباب الثالث  
العقوبات والاجراءات القضائية

المادة ١٦ -

يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين ديناراً ولا تزيد على مائتي دينار كل من:

أ - باع مادة غذائية اساسية او مادة تموينية او اي مادة او سلعة اخرى محددة السعر او عرضها للبيع بسعر يزيد على السعر المحدد.

ب - استوفى سعرا لاي من المأكولات والمشروبات التي يقوم بتقديمها في محله يزيد على الاسعار المحددة او المعلنة لتلك المأكولات والمشروبات.

١٥٥

المادة كما وردت في قانون مؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٩ قانون التموين

المادة ٦ -

يلغى نص المادة (١٦) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

يعاقب بغرامة لا تقل عن ثلاثين ديناراً ولا تزيد على ثلاثمائة دينار او بالحبس مدة لا تقل عن اسبوع واحد ولا تزيد على شهر او بكليتي العقوبتين حسب مقتضى الحال كل من:

أ - باع مادة غذائية اساسية او مادة تموينية او اي مادة او سلعة اخرى محددة السعر او

عرضها للبيع بسعر يزيد على السعر المحدد.

قرار اللجنة  
موافقة.

معالي رئيس المجلس: استاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابده: ما دامت مواد العقوبات مواد مطولة، وهي جميعا معدلة اقترح ان نقرأ فقط القانون المعدل.

٢ - ان نتقف عند كل فقرة لان القراءة مستوه اي واحد فينا كل الذي بقي عقوبات، السيد المقرر قرأ المطلع وقرأ (أ) تناقش (أ).

معالي رئيس المجلس: فقرات المادة.

السيد عبدالرؤوف الروابده: نعم قرأ الاخ المقرر المطلاع ثم قرأ (أ) فنقول (أ) موافقين عليها اولا اختصار لوقت المجلس من يقرأ احيانا صفحتين من المادة الواحدة.

معالي رئيس المجلس: حقيقة لا نعود اليها الا بالنقاش لا نقرئها مرة ثانية مرة واحدة نقرأ ثم نأتيها بنبدأ بنبدأ من المادة الواحدة يعني لا نقرأها اكثر من مرة ولا بد من القراءة.

السيد عبدالرؤوف الروابده: انا اقول يقرأ الفقرة ثم نصوت عليها.

معالي رئيس المجلس: مرة واحدة المادة ثم نعود اليها بنبدأ بنبدأ.

السيد عبدالرؤوف الروابده: كاملة ما في غير اضاعة وقت والله.

السيد نايف الحديدي:

بسم الله الرحمن الرحيم

اعتقد ان العقاب الوارد غير كافي واقترح ان يكون الحكم (ثلاثة مائة) دينار والحبس مدة (ثلاث سنوات).

معالي رئيس المجلس: نحن نتكلم عن (أ) استاذ نايف، اخذنا فقط بند (أ) من المادة المعروضة تأتي التي تتكلم عنها ثاني ان شاء الله.

السيد نايف الحديدي: ما هذه هي جاي بالمادة نفسها المادة (١٦).

معالي رئيس المجلس: اخذنا البند (أ) بنذا بنذا نحن نتكلم عن بند (أ).

السيد نايف الحديدي: نحن نتكلم عن العقوبة ككل.

معالي رئيس المجلس: يا سيدي لما تأتي النقطة تتكلم بما تريد، الاستاذ العلوانه، مطلوبين انت والاستاذ مجلي، النصاب، الاستاذ العلوانه مطلوب وابو مهدي.

هل يوافق المجلس الكريم على بند (أ)؟ موافقة.

بند (ب)، وافق عليها المجلس اذا سمحت لي، السيد المقرر.

السيد المقرر.

الفقرة كما وردت في قانون مؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٩ قانون التموين

ب - استوفى سعر لاي من المأكولات والمشروبات التي يقوم بتقديمها في محله يزيد على

معالي رئيس المجلس: اذا هذا اريح ما في مانع تفضل، البند الاول (أ).

السيد المقرر: (أ) قرأناها هي الفقرة دكما وردت في قانون مؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٩ قانون التموين كل من:

أ - باع مادة غذائية اساسية او مادة تموينية او اي مادة او سلعة اخرى محددة السعر او عرضها للبيع بسعر يزيد على السعر المحددة.

توصي اللجنة الموافقة على (أ).

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على (أ)؟ الاستاذ عبدالحفيظ ملاحظة.

السيد عبدالحفيظ علوي:

بسم الله الرحمن الرحيم، شكرا معالي الرئيس، الحقيقة ملاحظتي استفسار ان هولا تحدد كمية المادة التي باعها لنفرض ان واحد باع سيارة يعني كمية من البضائع حمولة سيارة وشخص اخر باع علبة فزاد في سعرها هل هم نفس العقوبة؟

معالي رئيس المجلس: استاذ رئيس اللجنة استفسار.

السيد رئيس اللجنة: المخالفة هنا بيد القاضي طبعاً ويقدرها القاضي لكن اذا سألنا نحن فلم نتعامل مع حجم المخالفة تماماً كالعقوبة الشرعية (ما أسكر كثيره فقليله حرام).

معالي رئيس المجلس: الاستاذ نايف الحديدي.

هكذا من أهل

الاسعار المحددة او المعلنه لتلك المأكولات والمشروبات.

قرار اللجنة

موافقة.

معالي رئيس المجلس: تفضل الشيخ عبدالنعم ابو زنت.

السيد عبدالنعم ابو زنت: على (ب) اقترح استبدال لفظ المشروبات حيث وجدت ان تستبدل اما بلفظ الاشربة واما ان تقيّد المشروبات الحلال.

السبب لان لفظ المشروبات اصبح عرف فسق يطلق على المحرمات وام الخبائث، وتقولوا انه متجهن نحو الشريعة الاسلامية على الاقل نراعي المباني للالفاظ اذا حرمنا من تحقيق المعاني.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: لو اخذنا باقتراح الشيخ لاعفينا كل الذين يبيعون المشروبات الكحولية باسعار عالية من العقوبة، وشكرا.

معالي رئيس المجلس، شكرا، الاستاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابده: في الحقيقة الشيخ عبدالنعم حبيب يسمعي، الشيخ عبدالنعم ضد بالمي المشروبات الروحية وتقدم باقتراح يسمح لباعة المشروبات الروحية برفع اسعارها بالشكل الذي يروونه دون عقوبة،

وشكرا سيدي الرئيس.

السيد عبدالنعم ابو زنت: ارجو ان تشطب كلمة مشروبات روحية.

معالي رئيس المجلس: ان كان لك ملاحظة لفوية اشربة بدل مشروبات هذا يعرض، اما النص الموجود واضح، هذه لفويا تصصح، ينظر بها لغويا.

البند «ب» وافق المجلس عليه، الان البند «ج».

السيد المقرر:

المادة كما وردت في قانون مؤقت رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٩ قانون التموين

جـ - لم يقم كليا او جزئيا بالاعلان عن الاسعار على اي من المواد والسلع الاخرى المعروضة للبيع في محله سواء كانت متجة محليا او مستوردة وسواء كانت عذدة السعر او غير محددة وينطبق ذلك على اصحاب المحلات التجارية بالجملة ونصف الجملة والتجزئة والمطاعم والمصانع.

قرار اللجنة

موافقة.

معالي رئيس المجلس: موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في قانون مؤقت

رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٩ قانون التموين

د - امتنع عن بيع اي مادة من المواد الغذائية الاساسية او المواد التموينية او المواد والسلع الاخرى بالسعر المحدد لها او

المعلن عنه او اشترط على المشتري شراء مواد او سلعة اخرى معها.

قرار اللجنة:

موافقة.

معالي رئيس المجلس: موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في قانون مؤقت

رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٩ قانون التموين

هـ - خالف ايا من القرارات او التعليمات التي يصدرها الوزير بموجب هذا القانون وذلك مع مراعاة، احكام الفقرة (ح) من المادة (١٧) من هذا القانون.

قرار اللجنة:

موافقة.

معالي رئيس المجلس: موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في قانون مؤقت رقم ٣٢ لسنة

١٩٨٩ قانون التموين

و - امتنع عن تقديم الفاتورة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة (١٠) من القانون.

قرار اللجنة

موافقة.

معالي رئيس المجلس: موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في قانون مؤقت رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٩ قانون التموين

ز - لم يقدم ايا من الكشوف المنصوص عليها في المادة (١١) من هذا القانون.

قرار اللجنة

موافقة.

معالي رئيس المجلس: موافقة؟ موافقة، المادة التي تليها.

المادة كما وردت في قانون مؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٨ قانون التموين الاصلي

المادة ١٧ - يعاقب بغرامة لا تقل عن ثلاثين ديناراً ولا تزيد على ثلاثمائة دينار كل من:

أ - لم يقم كليا او جزئيا بالاعلان عن الاسعار على أي من المواد الغذائية الاساسية او المواد التموينية او المواد والسلع الاخرى المعروضة للبيع في محله سواء كانت متجة محليا او مستوردة وينطبق ذلك على اصحاب المحلات التجارية بالجملة ونصف الجملة والتجزئة والمطاعم والمصانع.

ب - امتنع عن بيع اي مادة من المواد الغذائية الاساسية او المواد التموينية او المواد والسلع الاخرى بالسعر المحدد لها او المعلن عنه او اشترط على المشتري شراء مواد او سلعة اخرى معها.

جـ - انتج اي مادة من المواد الغذائية الاساسية او المواد التموينية او المواد والسلع الاخرى



هكذا من أهل

على نحو يخالف في انتاجها احكام قانون المواصفات والمقاييس المعمول به اذا كانت اسعارها تحدد على اساس المواصفات والمقاييس التي تصدرها الجهات المختصة وتنطبق احكام هذه الفقرة اذا استورد مثل تلك المادة وياعها او عرضها للبيع وهي مخالفة للمواصفات والمقاييس المقررة.

المادة كما وردت في قانون مؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٩ قانون التموين

المادة ٧ -

يلغى نص المادة (١٧) من القانونين الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر واحد ولا تزيد على ستة اشهر او بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على الف دينار او بكلا العقوبتين ويجوز للمحكمة حجز السلع والمواد موضوع المخالفة او مصادرتها حسب مقتضى الحال، كل من اقدم على ارتكاب اي من الافعال التالية:

١ - ادخل اي تغيير على مدة صلاحية اي من المواد الغذائية الاساسية او المواد التموينية او المواد والسلع الاخرى او اي مادة تكون قابلة للاكل او الشرب ولو كانت غير داخلة في اي من المواد المعروفة بهذا القانون.

قرار اللجنة

موافقة.

معالي رئيس المجلس: الشيخ عبدالمنعم ابو زنت.

السيد عبدالمنعم ابو زنت: يجب أن نفرق بين نوعين من المواد التموينية، عندنا مواد اساسية. والمواد التموينية هذه اذا استغلت في المجتمع تؤدي احيانا الى اهلاك الانفس.

اذكر في أزمة الحليب الاطفال كانوا يتلون جوعاً، فلذلك المواد الاساسية كالطحين والحليب ... الخ زائد المواد التموينية الرئيسية، أن تكون عقوبتها السجن. لأن التاجر الذي يدفع لك الالف دينار كأنه يدفع كوباً من الماء، اما عندما يبيت ليلة في السجن بعيداً عن العيال وأم العيال أثقل عليه من حمل الجبال.

فلذلك اقترح في المواد الاساسية الرئيسية التموينية السجن، وفي الامور الاخرى أن يغير القضاء بين السجن والغرامة.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على بند ١٥؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في قانون مؤقت رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٩ قانون التموين

ب . استخدم اي مستودع او مخزن غير معتمد من قبل الوزارة ومسجل لديها وفقاً لاحكام هذا القانون او حاول استخدامه.

قرار اللجنة

موافقة.

معالي رئيس المجلس: موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في قانون مؤقت رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٩ قانون التموين

جـ - باع او عرض للبيع او خزن مواد غذائية اساسية او مواد تموينية او اياها من المواد والسلع الاخرى او اي مادة اخرى قابلة للاكل والشرب اذا كانت غير صالحة للاستهلاك البشري او انتهت مدة صلاحيتها لذلك للاستهلاك.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ ابوعمد.

السيد يوسف المبيضين: اري شطب حرف الالف من «مواداً» لتصبح مواد.

معالي رئيس المجلس: ماشي، موافقة على البند ١٥؟ تفضل.

الدكتور محمد احمد الحاج: شكرا معالي الرئيس.

اثني على العقوبة على «بيع او عرض للبيع» لكن هنا قد يتعسف في ذلك انه اذا اصبحت هذه المادة غير صالحة للاستهلاك البشري لكن حتى الان لم يتلفها وقيت في المخزن، فقد يستغل هذا من قبل مراقب التموين لمجرد مرور يوم او يومين عليها دون اتلاف مخزونه غير معروضة ويعاقب على ذلك فاقترح شطب كلمة «خزن» طالما انها لم تعرض للبيع.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ عبدالرؤوف الروابده.

السيد عبدالرؤوف الروابده: اذا خزن دون ان يبلغ يجب ان يعاقب لان الهدف مخفي، ولن استطيع التفريق بين من يخزن بقصد البيع ومن يخزن بقصد الاتلاف.

الاصل اذا انتهت مدة الصلاحية ان يبلغ وزارة التموين، عندما يكون لديها علم لا يعود مخالفاً، ولذلك يجب ان تبقى كلمة «خزن» حتى نفرق بين من يخزن بقصد البيع ومن يخزن بقصد الاتلاف.

معالي رئيس المجلس: شكرا، هل يوافق المجلس الكريم على البند ١٥؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في قانون مؤقت رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٩ قانون التموين

د - باع او عرض للبيع اي مادة غذائية اساسية او تموينية او غيرها من المواد والسلع الاخرى بغير مواصفاتها الاصلية.

قرار اللجنة

موافقة.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابده: سيدي الرئيس، انا اوافق على المادة ولكن اعتقد انه سقط منها تعبير انتج، في هذه الحالة نحن نتكلم عن مواد تباع بغير مواصفاتها الاصلية، فقد تكون مستوردة وقد تكون منتجة محلياً.

انا اعرف ان كلمة باع تشمل مبيع

هكذا من المأهول

المنتجات المحلية ولكن يجب ان نحظر عليه ان يصنعها حتى لو كانت بقصد التصدير، لانه ليس من اهدافنا ان نبيع مواداً لبلاد اخرى بغير مواصفاتها الاصلية، فيجب ان نحظر حتى على الصناعة الاردنية ان تنتج سلعة، انا اعرف انه باع حتى الانتاج يجب ان يعاقب عليه قبل ان تتم عملية البيع، وشكراً سيدي

معالي رئيس المجلس: شو الاقتراح ابوعصام؟

السيد عبدالرؤوف الروابده: ان تبدأ الفقرة كما يلي انتج او باع او عرض للبيع، حتى تصبح عملية الانتاج اثناء الصناعة، لانني اعرف المشاكل التي سنورد لها، سيتورط ويتج الاف القطع واثماتها مكلفة ثم يدخل في صراع مع وزارة التموين انني خسرت الكثير واسمحوا لي اصدرها، يجب ان تكون عملية الانتاج نفسها محظورة، شكراً سيدي الرئيس.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ حمزة.

السيد حمزة منصور: قضية انتج ليس هنا مكانها، قضية انتج مكانها قانون الصناعة وقانون المواصفات والمقاييس، اما هنا تتعلق بالبيع والعرض للبيع.

معالي رئيس المجلس: معالي وزير التموين بالوكالة.

معالي وزير التخطيط ووزير التموين بالوكالة: قضية الانتاج ومواصفات الانتاج هذا يتعلق بقانون المواصفات والمقاييس للمنتجات المحلية، وبالتالي نحن نتعامل الان في نص هذه

المادة فيما يتعلق بالبيع والتداول والعرض والتخزين، شكراً سيدي.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ محمد العلالوة.

السيد محمد العلالوة: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة موضوع الفقرة هذه تتعلق بالمواد الغذائية مواد الطعام والشراب، وبطبيعة الحال عندما ننظر الى المواصفات الموجبة للمعقوبة في هذه الفقرة نجدتها متعلقة في المواد وليس في الانتاج، وهنا اذا اردنا الانتاج فالحقيقة لا يمكن بلديا ان يكون الانتاج اصلا من مواد خالصه مدتها او صناعة خالصه مدتها، لانه اذا قلنا انتاج معناه بدأ من اليوم الى فترة قادمة فموضوع انتج لا ضرورة لوجودها في هذه الفقرة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير الشؤون البرلمانية.

معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية: الحقيقة ما اشار له معالي الاستاذ عبدالرؤوف هو الاصول، كما اوى، مع تعديل اخر اضافي عليه، لان البيع هنا والعرض قد يكون من تاجر صغير، وهذه الفقرة بالذات تتحدث عن مواصفات، صحيح ان بعض الاخوان اشاروا الى ان موضعها هو قانون المواصفات والمقاييس، لكن هذه الفقرة تتحدث عن مواصفات، فالتاجر الصغير كيف يعرف المواصفات.

لذلك انا اضيف الى اقتراح معالي ابوعصام ان يقتصر هذا على الانتاج والاستيراد وليس العرض والبيع، لان العرض والبيع يكون لتاجر صغير ولا يعرف ما هي المواصفات، نريد

ان نحدد الانتاج بغير المواصفات او الاستيراد بغير المواصفات، من ينتج او يستورد مادة بغير مواصفاتها يعاقب بهذه العقوبة.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: شكراً معالي الرئيس.

لا اريد ان اكرر الكثير من الكلام الذي ذكره معالي وزير التخطيط معالي وزير التموين بالوكالة، هنالك تنازع اختصاص في القانون سيصبح، اذا قام رجل او تاجر بانتاج فسيحاسبه قانون المواصفات والمقاييس واذا اضفنا هنا فسيحاسبه قانون التموين وبالتالي لا داعي ان نخوض في اختصاص قانون المواصفات والمقاييس الذي تتولا مؤسسة مستقلة في هذا المجال، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابده: اشكر معالي وزير الدولة على نصف تأييده لي، اما معالي وزير التخطيط فقد ادخلنا بمناهة ليست المقصودة نحن لا نتكلم عن المواصفات والمقاييس الاردنية ولا عن قانون المواصفات والمقاييس، ولا قانون المواصفات والمقاييس يحدد مواصفات كل مادة مستهلكة في هذا البلد، فهناك عشرات الاف المواد لم تحدد لها مواصفات حتى الان. ولذلك القانون قال بمواصفاتها الاصلية، بمعنى انها المواصفات التي تسمح بموجبها بالانتاج او بالبيع، وليست لها مواصفات قياسية حتى اليوم.

اذا يطلعني معالي الوزير انه اصدر مواصفات قياسية لكل مادة يستهلكها المواطن الاردني يكون الكلام صحيح، واحالة الموضوع لقانون المواصفات والمقاييس صحيح. هناك مواد كثيرة مستهلكة في هذا البلد تقبل بمواصفاتها، وسلعة تنتج بقرار المنتج مواصفاتها وتقبلها الوزارة، نحن نقول له لا تغير تلك المواصفات طبعاً اذا وضعت لها مواصفات قياسية يصبح يحكمها قانون المواصفات والمقاييس.

انا دخلت بموضوع اطلاق انني امنع من ينتج سلعة بغير مواصفاتها الاصلية، ولم يقل بالمواصفات القياسية المقررة، وهذا كان موجود في القانون الاصيل وسقطت الـ «انتج»، الا اذا كان اسقاطها مقصوداً، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عبدالحفيظ علاوي.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: الحقيقة فيه عندنا اقتراح واحد وتنسب اللجنة، الاقتراح هو للاستاذ عبدالرؤوف وايده بعض الاخوان ان تضاف كلمة انتج الى الفقرة «د»، هل يوافق المجلس على ذلك؟ تعد الاصوات، تضاف

هكذا من الأشهر

كلمة انتج مع كلمة باع. تعد الاصوات،  
تضاف كلمة انتج مع كلمة باع، تعد  
الاصوات.

السيد الامين العام: «١٦» من «٤٤».  
معالي رئيس المجلس: «١٦» من «٤٤»  
ولم يفز الاقتراح، والان تنسب اللجنة، من  
يوافق على ذلك؟ موافقة باغلبية كبيرة.

السيد المقرر:  
المادة كما وردت في قانون مؤقت رقم «٣٢» لسنة  
١٩٨٩ قانون التموين

هـ - اغلق عمله المخصص لبيع المواد الغذائية  
الاساسية او المواد التموينية والمواد والسلع  
الافرى او اى مادة اخرى قابلة للاكل او  
الشرب دون سبب مشروع ويقصد عدم  
بيعها.

قرار اللجنة  
موافقة.

معالي رئيس المجلس: موافقة؟ موافقة.  
السيد المقرر:

المادة كما وردت في قانون مؤقت رقم «٣٢» لسنة  
١٩٨٩ قانون التموين

و - اخفى عن المشتري او المستهلك اى مادة  
غذائية اساسية او اى مادة تموينية او ايا من  
المواد والسلع الافرى او اى مادة اخرى  
قابلة للاكل والشرب سواء كانت محلية او  
مستوردة.

قرار اللجنة  
موافقة.

معالي رئيس المجلس: موافقة؟ موافقة.  
تفضل استاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابده: اريد ان  
اسأل عن معنى «اخفى» في هذا المجال؟ اذا  
وضعها وراء النصبه في الدكانه يعنى اخفى،  
فقط انا اسأل، لانه هنا اخفى هل الاخفاء  
يقصد الامتناع عن البيع فقد نصصنا عليها في  
فقرة اخرى.

«اخفى عن المشتري او المستهلك» شو  
تعني؟ شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: الشيخ علي.  
الدكتور علي الفقيه: اخفاها بمعنى انه لم  
يعرضها امام المشتري، سواء اخفاها في زاوية او  
مستودع جانبي او في ثلاجة واقفلها حتى يقول ما  
عندي لأحد مثلاً.

معالي رئيس المجلس: معالي وزير  
التموين بالوكالة.

معالي وزير التخطيط: واضح سيدي انه  
هي حاية للمستهلك من ان يقوم التاجر باخفاء  
البضاعة وراء النصبه او في المخزن، لكن يشترط  
ان يعرض جزءاً منها امام الناس للبيع، شكراً  
سيدي.

معالي رئيس المجلس: معالي وزير  
التعليم العالي.

معالي وزير التعليم العالي: شكراً معالي  
الرئيس.

ارجو من اخواني اعضاء المجلس الكريم  
ان لا يخوضوا طويلاً في هذه الكلمة التي تشكل

الركن المادية للجريمة، مجرد الاخفاء وقعت  
الجريمة، هذه يجدها القاضي وارجو ان لا نقيده  
في اراء مختلفة حتى يبقى الباب مفتوحاً له ويحدد  
مدلول الاخفاء، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، هل يوافق  
المجلس الكريم على ذلك؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في قانون مؤقت رقم «٣٢» لسنة  
١٩٨٩ قانون التموين

ز - منح اى موظف من موظفي الوزارة من  
القيام بالواجبات والمهام الموكولة له في  
تنفيذ احكام هذا القانون والانظمة  
والقرارات والتعليمات الصادرة بموجبه.

قرار اللجنة  
موافقة.

معالي رئيس المجلس: موافقة؟ موافقة.  
السيد المقرر:

المادة كما وردت في قانون مؤقت رقم «٣٢» لسنة  
١٩٨٩ قانون التموين

ح - مخالفة احكام الفقرة (ب) من المادة (١١)  
من هذا القانون.

قرار اللجنة  
موافقة.

معالي رئيس المجلس: موافقة؟ موافقة.  
السيد المقرر:

المادة كما وردت في قانون مؤقت رقم (٢٨) لسنة  
١٩٨٨ قانون التموين الاصلي

المادة ١٨ - أ -  
يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر  
واحد ولا تزيد على ستة اشهر كل من اقدم على  
ارتكاب اى من الافعال التالية:

١ - ادخل اى تغيير على مدة صلاحية اى من  
المواد الغذائية الاساسية او المواد التموينية  
او المواد والسلع الافرى.

٢ - باع او عرض للبيع او خزن مواد غذائية  
اساسية او مواد تموينية او اى سلع او مواد  
غير صالحة للاستهلاك البشري او انتهت  
مدة صلاحيتها لذلك الاستهلاك.

٣ - باع او عرض للبيع اى مادة غذائية  
اساسية او تموينية او غيرها من المواد  
والسلع الافرى بغير حالتها الاصلية.

ب - يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا  
تزيد على خمسمائة دينار كل من اقدم على  
ارتكاب اى من الافعال التالية:

١ - باع ايا من المواد الغذائية الاساسية او المواد  
التموينية او المواد والسلع الافرى في  
ساعات معينة وامتنع عن بيع مواد اخرى  
منها وذلك على الرغم من بقاء عمله مفتوحاً  
طيلة ساعات العمل.

٢ - اغلق عمله المخصص لبيع المواد الغذائية  
الاساسية او المواد التموينية والمواد والسلع  
الافرى دون سبب مشروع ويقصد عدم  
بيعها.

٣ - لم يتقيد بالتدريج والتصنيف النوعي  
المقررين من قبل الجهات المختصة للمواد  
الغذائية الاساسية او المواد التموينية وسائر  
المواد من السلع.

٤ - كل تاجر او صاحب مصنع اخفى عن



- ١ - اضافة عبارة (تلك المخالفة) بعد عبارة (التي تستلزمها) الواردة في السطر الرابع.  
٢ - شطب كلمة (الثانية) الواردة بعد عبارة (تلك المخالفة).

لتصبح الفقرة أ كما يلي:

- ١ - اذا تكررت ارتكاب اي من المخالفات المنصوص عليها في المادة ١٦ من هذا القانون فيحكم على المخالف بمثل العقوبة التي تستلزمها تلك المخالفة على ان لا تتجاوز الحد الاعلى للعقوبة المقررة للمخالفة على انه اذا تكررت المخالفة لاثرت من مرتين فيحكم بحبس المخالف لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ثلاثة اشهر او بغرامة لا تقل عن الف دينار ولا تزيد على خمسة الاف دينار او بكليهما العقوبتين وبإغلاق محله للمدة التي تقررها المحكمة المختصة.

معالي رئيس المجلس: يوافق المجلس الكريم على ذلك؟ موافقة، تفضل شيخ ابوزنط.

السيد عبد المنعم ابوزنط: شكرا معالي الرئيس.

في موضوع اغلاق المحل اترح ان يحدد سقف زمني لاغلاق المحل، لماذا؟ لان الاب راعي هذا المحل سجن او غرم، فاذا طال اغلاق المحل اثار العوز والفقر ستمتد الى أسرته، والله تعالى يقول «ولا تزر وازرة الى أسرته»، فلذلك اترح ان يحدد السقف الزمني لاغلاق المحل حسب الجرم، يعني يتراوح بين يوم وسبعة ايام والقضاء يختار.

المشتري او المستهلك اي مادة غذائية اساسية او اي مادة تموينية او اي من المواد والسلع الاخرى سواء اكانت عملية او مستوردة.

- ٥ - كل صاحب مصنع او تاجر لم يقدم ايا من الكشوف المنصوص عليها في المادة (١١) من هذا القانون.  
٦ - منع اي موظف من موظفي الوزارة من القيام بالواجبات والمهام الموكولة له في تنفيذ احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه.  
المادة كما وردت في قانون مؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٩ قانون التموين

المادة ٨ -

يلغى نص المادة (١٨) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي:

- ١ - اذا تكررت ارتكاب اي من المخالفات المنصوص عليها في المادة (١٦) من هذا القانون فيحكم على المخالف بمثل العقوبة التي تستلزمها مخالفته الثانية على ان لا تتجاوز الحد الاعلى للعقوبة المقررة للمخالفة على انه اذا تكررت المخالفة لاثرت من مرتين فيحكم بحبس المخالف لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ثلاثة اشهر او بغرامة لا تقل عن الف دينار ولا تزيد على خمسة الاف دينار او بكليهما العقوبتين وبإغلاق محله للمدة التي تقررها المحكمة المختصة.

قرار اللجنة  
المادة (٨) من القانون المؤقت المتعلقة بالمادة (١٨) الفقرة (أ) من القانون الاصيل.

معالي رئيس المجلس: السيد مقرر اللجنة.

السيد المقرر: اذا سمح لي الاخ عبد المنعم هذا محدد بنص الفقرة ايضا وهو خاضع لتقدير القاضي الذي يحكم على هذه الحادثة منفصلة عن حادثة اخرى، ومقتضى الحال هو الذي يحكم به القاضي وهي واضحة هنا.

السيد عبد المنعم ابوزنط: السقف الزمني خلال يتحرك القاضي.

معالي رئيس المجلس: اترح شيء محدد حتى نعرضه للتصويت.

السيد عبد المنعم ابوزنط: اقول يتحرك خلال اسبوع.

معالي رئيس المجلس: اقتراح الشيخ ابوزنط خلال اسبوع، هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟ اذن هل يوافق المجلس الكريم على هذا البند؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في قانون مؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٩ قانون التموين

- ب - اذا تكررت ارتكاب اي من المخالفات المنصوص عليها في المادة (١٧) من هذا القانون فيحكم على المخالف بمثل العقوبة التي تستلزمها مخالفته الثانية على ان لا تتجاوز الحد الاعلى للعقوبة المقررة للمخالفة واذا تكررت المخالفة اكثر من مرتين فيحكم على المخالف بالحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تزيد على سنة

واحدة او بغرامة لا تقل عن خمسة الاف دينار ولا تزيد على عشرة الاف دينار او بكليهما العقوبتين وبإغلاق محله للمدة التي تقررها المحكمة المختصة وتحت طائلة الحجز والمصادرة للسلع والمواد حسب مقتضى الحال.

قرار اللجنة

موافقة.

معالي رئيس المجلس: موافقة؟ موافقة.

المادة كما وردت في قانون مؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٨ قانون التموين الاصيل

المادة ١٩ -

- ١ - اذا تكررت ارتكاب اي من المخالفات المنصوص عليها في المادة (١٦) من هذا القانون فيحكم على المخالف بمثل العقوبة التي تستلزمها مخالفته الثانية او الثالثة حسب مقتضى الحال على ان لا تتجاوز الحد الاعلى للعقوبة المقررة للمخالفة على انه اذا تكررت المخالفة اكثر من ثلاث مرات فيحكم بحبس المخالف لمدة لا تقل عن اسبوع ولا تزيد على ثلاثة اشهر وبإغلاق محله لمدة مماثلة.

- ب - اذا تكررت ارتكاب اي من المخالفات المنصوص عليها في المادة (١٧) من هذا القانون فيحكم على المخالف بمثل العقوبة التي تستلزمها مخالفته الثانية او الثالثة حسب مقتضى الحال على ان لا تتجاوز الحد الاعلى للعقوبة المقررة للمخالفة على انه اذا تكررت المخالفة اكثر من ثلاث

هكذا من الأشهر

هكذا من الأشهر

مرات فيحكم بحس المخالف لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ثلاثة أشهر وبإغلاق محله لمدة مماثلة.

ج- إذا تكرور ارتكاب أي من المخالفات المنصوص عليها في المادة (١٨) من هذا القانون فيحكم على المخالف بمثل العقوبة التي تستلزمها مخالفته الثانية أو الثالثة حسب مقتضى الحال على أن لا تتجاوز الحد الأعلى للعقوبة المقررة للمخالفة وإذا تكررت المخالفة أكثر من ثلاث مرات فيحكم على المخالف بالحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنة وبإغلاق محله لمدة مماثلة.

المادة كما وردت في قانون مؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٩ قانون التموين

المادة ٩ -

يلغى نص المادة (١٩) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

١ - يكون صاحب المحل أو مديره مسؤولاً عن أي مخالفة لأحكام هذا القانون في المحل.

قرار اللجنة

موافقة.

معالي رئيس المجلس: الفقرة (أ) موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في قانون مؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٩ قانون التموين

ب - يعمل بأوراق الضبط التي ينظمها مراقبو

الأسعار والجودة بشأن المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون حتى يثبت عكسها، ولم يحضور صاحب المحل أو مديره المسؤول تفتيش المصنع أو المحل أو المستودعات المائدة له للتأكد من عدم إخفاء المواد الغذائية الأساسية والمواد التمييزية والمواد والسلع وإذا لم يكن صاحب المحل أو مديره موجوداً فيكتفى بوجود أي موظف أو عامل في المحل ولم الاستماتة بالجهات الأمنية المختصة كلما استدعت الضرورة ذلك.

قرار اللجنة

موافقة.

معالي رئيس المجلس: موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في قانون مؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٩ قانون التموين

ج- عند وقوع أي مخالفة لأحكام هذا القانون يجوز حجز البضاعة موضوع المخالفة ووضعها برسم الأمانة لدى صاحب المحل أو نقلها إلى مستودع رسمي وذلك بعد الحصول على إذن من المدعي العام خلال أربع وعشرين ساعة من وقوع المخالفة والاحتفاظ بها حتى نتيجة المحاكمة.

قرار اللجنة:

موافقة.

معالي رئيس المجلس: موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في قانون مؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٩ قانون التموين

د - لقاضي الأمور المستعجلة إصدار القرار ببيع المواد المحجوزة السريعة التلف قبل صدور أي حكم قضائي بشأنها يجري البيع في الحال بعد أن تدرج في محضر الضبط الظروف والأسباب التي اقتضته وتبقى قيمة المبيعات محجوزة لدى الوزارة حتى نتيجة المحاكمة ويتم تعيين كيفية وإجراءات البيع بقرار يصدره الوزير وإذا صدر حكم ببراءة صاحب المواد يعاد له المبلغ الذي بيعت فيه بغض النظر عن ثمنها الحقيقي وللوزير الموافقة على عدم بيع المواد المحجوزة وإعادةها إلى صاحبها لقاء ضمانته منه بمبلغ يعادل قيمتها.

قرار اللجنة:

موافقة.

معالي رئيس المجلس: تفضل شيخ علي. الدكتور علي الفقير: المبلغ الذي بيعت به وليس فيه.

معالي رئيس المجلس: نعم بيعت به وتصحيح، موافقة؟ موافقة.

المادة كما وردت في قانون مؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٨ قانون التموين الأصلي

المادة ٢٠ -

١ - تختص محاكم الصلح بالنظر في المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون وتحال

إليها جميع القضايا المقامة عند نفاذ أحكامه لدى المحكمة العرفية العسكرية التي لم تصدر بها أحكام نهائية ويجوز أن تنشأ محكمة صلح أو أكثر مختصة بالنظر في المخالفات التي ترتكب خلالها لأحكام هذا القانون في مدينة عمان أو في أي مكان آخر في المملكة.

ب - يتم تبليغ ضبط المخالفة التي تنطبق عليها أحكام هذا القانون وموعد المحاكمة فيها من قبل من يفوضه الوزير بذلك من موظفي الوزارة على أن تراعى في ذلك إجراءات التبليغ المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات المدنية.

المادة كما وردت في قانون مؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٩ قانون التموين

المادة ١٠ -

يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٢٠) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي: ١ - تختص محاكم الصلح بالنظر في المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون ويجوز أن تنشأ محكمة صلح أو أكثر مختصة بقضايا التموين في مدينة عمان أو في أي مكان آخر في المملكة.

قرار اللجنة:

موافقة.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ محمد المرعر.

السيد محمد المرعر: شكراً معالي الرئيس.

اجراءات التبليغ المنصوص عليها في قانون اصول المحاكمات المدنية.

معالي رئيس المجلس: موافقة؟ موافقة.  
السيد المقرر:

المادة كما وردت في قانون مؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٨ قانون التموين الاصلي

الباب الرابع  
احكام متفرقة

المادة ٢١ - للوزير ان يفوض خطيا ايا من صلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون لامين عام الوزارة او المحافظ في اي محافظة.

المادة ٢٢ - لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون.

المادة ٢٣ - يلغى اي نص في اي تشريع اخر يتعارض مع احكام هذا القانون.

المادة ٢٤ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

المادة كما وردت في قانون مؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٩ قانون التموين

المادة ١١ - تضاف المادة التالية الى القانون الاصلي برقم (٢٢) ويعاد ترقيم المواد (٢٢) و(٢٣) و(٢٤) منه لتصبح (٢٣) و(٢٤) و(٢٥) على التوالي:

للووزير بناء على تنسيب الامين العام للوزارة اصدار القرارات والتعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه.

اقترح اضافة البند «ب» على ان تعتبر المخالفات التموينية من القضايا المستعجلة، لان التأخير في هذه المخالفات وقد يرتكب التاجر عدة مخالفات وحتى ينتظر المخالفة السابقة يكون قد آذى كثيراً من المواطنين، وخاصة في الاحداث الاخيرة ظهر ان بعض التجار هربوا بعض المواد وخالفوا مخالفات كثيرة، وريحوا من وراء هذه المخالفات ولم تجري عقابهم حتى على المخالفة الاولى، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ حسين مجلي.

السيد حسين مجلي: شكراً معالي الرئيس.

ارى ان هذا النص حقيقة نص جيد خاصة وان الاجراءات لدى محاكم الصلح هي بطبيعتها وبحكم قانون اصول اجراءات سريعة ومختصرة، ليست كما هي امام محكمة البداية، ومن هنا هناك حكمة كبيرة في اعطاء الاختصاص لمحاكم الصلح التي اجراءاتها سريعة ولا تخضع لاجوبة طويلة حسب قانون اصول، وشكراً.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً، هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟ موافقة.

السيد المقرر:

ب - يتم تبليغ ضبط المخالفة التي تنطبق عليها احكام هذا القانون وموعد المحاكمة فيها من قبل من يفوضه الوزير بذلك من موظفي الوزارة على ان تراعى في ذلك

قرار اللجنة:  
موافقة.

معالي رئيس المجلس: موافقة؟ موافقة.  
اخواني القانون بجممله ينظر اليه بشكل عام، استاذ حسين مجلي.

السيد حسين مجلي: ارجو ان يأذن لي المجلس الكريم انه قد مر علينا في المادة «٥» من هذا القانون، على ما اعتقد مر علينا خطأ كبيرة أمل من هذا المجلس الكريم تصحيحه.

المادة «٥» والموازنة الخاصة المتعلقة بالحساب التجاري التي مر عليها المجلس، ارجو ان اشير انها تتعلق بالسلع الاساسية الاستراتيجية التي يتعامل معها الشعب في الاردن، وهي تتعلق ب «٦٠٠٠٠٠» طن قمح قابلة للزيادة مع تزايد السكان قيمتها الاجمالية «٧٥» مليون «دولار» و «١٦٠٠٠٠» طن سكر، و «١٢٠٠٠٠» طن حليب قيمتها الاجمالية القابلة للزيادة «١٨٥٠٠٠٠٠٠» دولار.

وايضاً تتعلق هذه المادة في بناء مستودعات وتشغيل موظفين وعمال يجب ان يكون لهم حتى جدول تشكيلات، اذن هذا الرقم الكبير الذي طالبت اللجنة المالية بان يكون هناك رقابة لمجلس الامة عليه، اعتقد ان مجلسنا الموقر عندما صوت غاب عليه انه صوت الى تقيض كبير لما طالبت به اللجنة المالية، الواقع انه الغى رقابة حتى مجلس الوزراء الوارد في القانون

المؤقت والسلي ورد من الحكومة وطالبت به الحكومة.

ارجو من المجلس الموقر ان يدرك حقيقة ما صوت عليه، واقترح اعادة ما ورد في القانون المؤقت بحيث يبقى مجلس الوزراء رقيباً على هذه الموازنة.

واقول انه ليس صحيحاً الخلاف الاجتهادي الذي ورد ان طبيعتها موازنة او غير موازنة، اذا كان الموضوع يتعلق ب «١٨٦٠٠٠٠٠٠» مليون «دولار» قابلة للزيادة تتعلق بتشغيل وموظفين وبناء مستودعات وصوامع، حقيقة هذه اكبر من ميزانية اي مؤسسة واي وزارة يطالب المجلس برقابتها، فاذا تخلى المجلس عن رقابة مجلس الامة وانا مع هذا التخلي لطبيعة هذا العمل بكونه عمل تجاري يقتضي السرعة والانجاز السريع، فانه لا يجوز تخلي مجلس الوزراء عن رقابة هذه الموازنة وخاصة ان هذه الموازنة ترتبط ايضا بما ورد في الفقرة «٤» من المادة التي تتعلق بالمبالغ التي تخصصها الحكومة.

فالواقع المبالغ التي تخصصها الحكومة مفروض ان يكون مجلس الوزراء حتى تضع وزارة التموين هذه الميزانية يكون معروف لديها ما هي المبالغ التي تخصصها الحكومة مسبقاً.

لذلك اعود لاقتراح الموافقة على ما ورد في القانون المؤقت اصلاً والذي يبقى ان تكون هذه الموازنة الخاصة مقرر من مجلس الوزراء برقابة مسبقة خلاف الرقابة اللاحقة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي

هكذا من الأشهر



وزير التعليم العالي.

معالي وزير التعليم: شكرا معالي الرئيس.

الحقيقة انني باشادة على ما قاله الاستاذ حسين مجلي من الناحية اللي تفضل فيها، واضيف من الناحية الفنية القانونية ان ما ورد في القانون الاصلي هو سليم وسليم جدا، لانه وفقا لهذا القانون تنشأ شخصية معنوية للوزارة، ويمجرد نشوء الشخصية المعنوية تنشأ الذمة المالية، هذه الذمة المالية تسكن فيها حقوق والتزامات، الحقوق التي تسكن هنا هي التي يقدرها قانون الموازنة كم هذه الوزارة، داخل هذا الاطار يبقى كل التصرف داخل هذا الامر اداري، ولكن لحجم المبلغ ولاهيته كان لابد من وجود رقابة مرنة لان الرقم يختلف حسب الظروف.

هذه الرقابة المرتنة اعطيت لمجلس الوزراء وسمي الرقم موازنة، لا يعني تسميته موازنة اننا نتحدث عن قوانين موازنة وانما لاغراض ادارية بحتة.

التصرف في هذه الحدود يكون تصرفا اداريا وليس تصرفا تشريعا تلحق فيه الرقابة لمجلس الامة، انما الرقابة هنا هي رقابة عامة ليست فقط محصورة في هذا الجانب وانما في كافة النواحي وتمتد الى رقابة سياسية.

ولذلك ما ورد في القانون المؤقت هو سليم من الناحية الفنية القانونية لئلا يذكروا وللاسباب التي ذكرها الاستاذ حسين مجلي، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: لقد سبقنا سابقا في هذا المجلس الكريم على مثل هذا الموضوع في قانون اخر، وكان توجه من المجلس ان لا نفتح هذا الباب، ولم نعتبر التصويت على مجمل القانون عذراً لاعادة النظر في امر سبق تقريره والموافقة عليه.

الا انني ارى ضرورة اعادة النظر في هذا الموضوع خلافا لهذه القاعدة او هذا الامر الاسبق، ذلك لان الرقابة انعدمت في المشروع الذي طرحه الاستاذ ذوقان الهنداوي وطرحه حتى مخالفا للنظام الداخلي، لانه طرح بعد اغلاق باب النقاش، وثانيا جاء مقترحاً عاماً دون تحديد وصوت على ما لم يعلم، فجاء مخالفاً من ناحيتين الشكلية والمضمون.

ولذلك انا اقترح من خلال اعادة النظر في هذا الموضوع ان يعاد التصويت على الابدع وهو قرار اللجنة، وهو ان تكون الرقابة لمجلس الامة وليس لمجلس الوزراء، وهذا هو الابدع ويصوت على هذا الاقتراح، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، معالي الاستاذ يوسف المبيضين.

السيد يوسف المبيضين: الحقيقة انا اردت ان اصحح ما ذكره سماحة الشيخ علي الفقير، القانون الذي اعيد بحث مادة فيه اخذ بوجهات النظر وبحث هذه المادة وجرى تعديلها وانا ارى بأساً من الاخذ بما اشار اليه معالي الاستاذ وزير التعليم العالي وما ذهب اليه

الاستاذ حسين مجلي في رأيسها، وارى ذلك صائباً.

معالي رئيس المجلس: تفضل استاذ حسين.

السيد حسين مجلي: الواقع قرار اللجنة المالية صوت عليه ولم يتل الموافقة، انا مش ضد لكن اريد ان انبه ان هذا الموضوع صوت عليه.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: يا سيدي تعود زميلنا الشيخ علي الفقير، لا احب ان يختلف معه بس ياخذنا دوكه في اي موضوع اول ما بدأ قال ان هذه السابقة ما اتفقنا عليها، لقد اتفقنا على تلك السابقة واعدنا النظر بمادة كنت ضد ذلك، ولذلك نحن نتكلم الان لحضر هذه الجلسة لانه سيقراً عن بعدنا لتأخذ السوابق.

لم يعد البحث الان في قرار اللجنة، البحث الان فتح باقتراح من الاستاذ حسين مجلي ولم يطرح اقتراح اخر، وبالتالي لا يوجد عودة للتصويت بالطريقة السابقة.

معالي رئيس المجلس: الشيخ علي الفقير نقطة نظام.

الدكتور علي الفقير: في الواقع صوت معالي أيضاً على النقطة التي اثارها الاستاذ حسين مجلي.

اصوات: لم يصوت عليها.

الدكتور علي الفقير: لا صوت عليها ولم تنفر، ولذلك نحن الان بصدد اعادة النظر

بالموضوع جملة، ولذلك نحن الان بين اقتراحين، اقتراح اقرب واقتراح ابعد، الاقتراح الابعد هو قرار اللجنة المالية، فيصوت على قرار اللجنة المالية لان الرقابة لمجلس الامة وليس لمجلس الوزراء، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: معالي رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: شكرا معالي الرئيس.

الملاحظة التي اثارها الزميل حسين مجلي هي التي كنت اريد ان اثيرها، طرح قرار اللجنة فجاء اقتراح الاستاذ ذوقان الهنداوي ليصوت المجلس من خلاله الى نقطة خرجت فيها الرقابة لمجلس الوزراء كلياً على الحساب التجاري.

الان نحن امام هذه النقطة التي اقر المجلس الان، في تقديري الاول، وجاهاتها حين اثارها الاستاذ حسين مجلي.

اذن نحن امام مشروع هذا القانون في هذه المادة، قرار اللجنة يقول رقابة مجلس الامة فليطرح للتصويت، او رقابة مجلس الوزراء كما وردت في القانون الاصلي، وهكذا تنتهي من هذا النقاش بدقيقتين فقط، وشكرا معالي الرئيس.

اصوات: نتي على ذلك.

معالي رئيس المجلس: الدكتور حني.

الدكتور حني الشياح: اقترح انفسال النقاش في هذا الموضوع والتصويت على اقتراح الاستاذ حسين مجلي والذي نتي عليه ووضعه معالي وزير التعليم العالي، اقترح اغلاق باب

النقاش في هذا الموضوع والتصويت على الاقتراح.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: معالي رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: ارجو ان يتتبع اخواني وهم مشرعون ان اللحظات الاخيرة في الوقت لا تدفعنا ان نحدث خللاً تشريعياً في هذا الامر، قرار اللجنة واضح والترجيح لدى المجلس واضح، اما ان يوافقوا عليه او ان نذهب الى النص الاصيل الذي ورد القانون المؤقت، نرجو ان لا نفترق هذه القاعدة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ يوسف المبيضين نقطة نظام.

السيد يوسف المبيضين: ارجو ان لا يغنى عن معاليكم وعلى المجلس الكريم باننا عندما اتخذنا السابقة في القانون السابق وضعنا مبدأ ان لا يصار الى العودة الى ما تم بحثه.

الحقيقة لقد صوت على قرار اللجنة المالية ولم ينجح، لقد صوت عليه ولم ينجح، الان الاستاذ حسين مجلي يدي اقتراح عند التصويت على مجمل القانون، فينظر في هذا الاقتراح فقط لان غيره لم يترأخا اخر، لذا ارجو ان تكون ضمن حدود النظام الداخلي وضمن مقتضيات المصلحة العامة، لا يجوز ان تتلاعب في قانون اقرناه الا بمقتضى ما سبق ان سمعنا به، والسماح الذي تم كان في حدود الاقتراح وليس اكثر من ذلك وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: الاخوة الذين يقولوا انه قد جرى تصويت على اقتراح اللجنة هذا الكلام انا المحدث ان يكون صحيحاً والمحاضر موجودة، لم يجري تصويت على اقتراح اللجنة اطلاقاً، الذي جرى هو التصويت على الاقتراح الذي تقدم به معالي الزميل ذوقان الهنداوي واخذ ٣٢ صوتاً، الان تبين عدم وجهة او موضوعية هذا الاقتراح بعد ان عاد الاخوان الى مضمون هذا الاقتراح الذي اخرج رقابة مجلس الوزراء على الحساب التجاري لوزارة التموين، المجلس لديه توجه ان يعيد الرقابة لمجلس الوزراء، لكن قبل هذا الاقتراح يطرح اقتراح اللجنة فان لم يحظى باغلبية فيأخذ المجلس الاغلبية التي يراها، وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: معالي وزير التعليم العالي اخبر المتحدثين ثم نعود للتصويت.

معالي وزير التعليم العالي: معالي الرئيس، يحكمنا في هذا المجلس القانون والنظام والدمتور، في الجلسة الماضية كان هناك قرار اللجنة المالية وابدي اقتراح هنا مع علم الجميع بوجود اقتراح من اللجنة المالية، فعندما يصوت على الاقتراح هذا يعني عندما يحصل على الاغلبية انه تم التصويت ضمناً على قرار اللجنة ولم يأخذ به، بدليل ان القرار اخذ الاغلبية، وبالتالي ضمناً يكون هذا الاقتراح غير مأخوذ به من المجلس.

في هذه الجلسة نحن نتحدث مجدداً عن نص وضعه المجلس في الجلسة الماضية، وتبين لاسباب فنية وواقعية وقانونية ان الافضل هو الرجوع الى ما هو موجود في القانون المؤقت، فيتم الاقتراح على ما هو موجود في القانون المؤقت تبعاً لما ابدي من اقتراح ثم ما نثني عليه، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، اخواني اصبح الموضوع واضح، احنا نطرح تنسيب اللجنة للتصويت والقرار لكم، نقطة نظام شيخ علي.

الدكتور علي الفقير: نقطة النظام حول ما تكلم به معالي وزير التعليم العالي، تكلم معالي الوزير على قضية ما يتعلق بالنظام الداخلي في التصويت على مشاريع القوانين، نحن نتكلم الان في قانون مؤقت وفي قرار اللجنة المالية، اذا كان التصويت على قرار اللجنة المالية بالنفي بمعنى انه لم يقر قرار اللجنة المالية هل يعني ذلك ضمناً ان نوافق على القانون المؤقت؟ ولذلك يجب ان يصوت على القانون المؤقت.

ولذلك لا يقبل ما يسمى بالتضمن فان التصويت لا بد منه حتى على القرار الاخر ولو كان وحيداً، ولذلك من ناحية النظام الداخلي مخالف للنظام الداخلي وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، نقطة نظام الاستاذ حسين مجلي.

السيد حسين مجلي: الحقيقة ان ما اقترحه هو تصويب خطأ، وهذا الاقتراح علينا ان نتساءل كنقطة نظام ايها الابدع والاقرب،

الواقع الاقتراح الذي ورد مني هو الاقتراح الابدع، هو الابدع باعتبار انه احنا صوتنا وانتهينا، وانا ادعول تصويب خطأ باقتراح، فهذا الاقتراح هو الابدع يا زملائنا، فلذلك هو الواجب التصويت عليه كنقطة نظام ايضاً.

معالي رئيس المجلس: وهي؟

السيد حسين مجلي: وهي ان يصوت على اقتراحي للاسباب التي ابديتها بالتصويت على ما ورد في القانون المؤقت باعتباره تصويب خطأ وقمنا فيه جميعاً.

معالي رئيس المجلس: اذا سمح الاخوان ليس هناك نص صريح الا نص تقديري من هو الاقرب ومن هو الابدع، فيه اقتراحات ان قرار اللجنة هو الاقرب، ونبدأ بالابدع المؤقت المعروض لان هذا هو تقليد وليس هناك نص والامر يعود للاخوان.

الدكتور علي الفقير: نقطة نظام معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت شيخ علي ثلاث مرات اخذت نقطة نظام، نقطة نظام الدكتور الكوفحي.

الدكتور احمد الكولهي:

بسم الله الرحمن الرحيم

التصويت دائماً على القرار الابدع، عندما طرح اقتراح معالي ذوقان الهنداوي كان الابدع وكان قرار اللجنة هو الاقرب، الان بعد هذا الامر قرار اللجنة اصبح هو الابدع، ولذلك يجب ان يطرح قرار اللجنة في البداية.

هكذا من المأهول

معالي رئيس المجلس: اذا سمح الاخوان ليس هناك نص صريح ايها الاقرب وايها الابعد، نعود الى الامور ببساطتها هناك قرار لجنة وهناك الاشارة التي اشارها الاستاذ حسين مجلي واكد الاستاذ يوسف المبيضين ان التصويت تم على شيء لم تتضح ابعاده كلها، فاعدنا الامر الى نصابه والى ما كان عليه ابتداءً. وابتداءً هناك مشروع قانون مقدم وهناك معالي رئيس المجلس: «٢٤» من «٤٤». السيد الامين العام: «٢٤» من «٤٤». معالي رئيس المجلس: «٢٤» من «٤٤». ويفرز، القانون يجمله هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟ موافقة عليه.

وهذا هو نص القانون كما اقره المجلس

بسم الله الرحمن الرحيم

قانون رقم لسنة ١٩٩١م

قانون التموين

الباب الاول

تعريف

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون التموين لسنة ١٩٩١) ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوماً على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - يكون للكلمات والمبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:

الوزارة	:	وزارة التموين
الوزير	:	وزير التموين
المجلس	:	مجلس التموين المؤلف بموجب هذا القانون
المواد الغذائية	:	المواد التي يقرر مجلس الوزراء اعتبارها مواد غذائية اساسية
المواد التموينية	:	المواد الغذائية غير الاساسية التي يحددها مجلس الوزراء
المواد والسلع	:	اي مادة او سلعة غير غذائية يحددها مجلس الوزراء

### الباب الثاني

بموجب لوزار

المادة ٣ - تعتبر الوزارة لغايات تطبيق احكام هذا القانون شخصية اعتبارية ولها ان تقاضي وان تقاضى في الدعاوى الناشئة عن تطبيق احكامه ويمثلها الوزير في ذلك وله ان يتب عنه في الاجراءات القانونية والقضائية النائب العام او اي عام يوكله هذه الغاية

المادة ٤ - تعمل الوزارة على تنفيذ السياسة التموينية العامة للمملكة وتوفير احتياجاتها من المواد الغذائية الاساسية وتأمين مخزون احتياطي من هذه المواد وتحقيقاً لذلك تقوم الوزارة بالاعمال والمهام التالي:

أ - عقد الاتفاقيات والعقود والتعهدات وطرح العطاءات واحالتها وذلك لتوفير المواد الغذائية الاساسية في المملكة سواء بشرائها او استيرادها وبيع او تصدير الفائض منها

ب - تنظيم بيع وتوزيع وتداول وعرض ونقل وتخزين واستعمال المواد الغذائية الاساسية والمواد التموينية المدعومة او المحصورة بالوزارة

ج - التعاون والتنسيق مع الجهات المختصة في وضع المواصفات القياسية للمواد الغذائية الاساسية والمواد التموينية والاشراف عليها

د - انشاء وتملك واستثمار المستودعات وما يلزمها لتحقيق اعمالها وغاياتها

هـ - تشجيع انشاء المشاريع الانتاجية للمواد الغذائية الاساسية والمواد التموينية والمساهمة فيها بموافقة مجلس الوزراء

المادة ٥ - أ - ينشأ في الوزارة حساب خاص للتجار بالمواد الغذائية الاساسية والمواد التموينية وتشغيل مشاريع الوزارة يسمى (الحساب التجاري) وتكون له موازنة خاصة يقرها مجلس الامة وتتألف مصادر تمويله مما يلي:

١ - ايرادات المتاجرة بالمواد التموينية

٢ - ايرادات تشغيل المشاريع

٣ - ايرادات المستودعات

٤ - المبالغ التي تخصصها الحكومة

ب - على الوزارة ان تنظم في نهاية كل سنة مالية تقريراً باعمالها وان تقدمه لمجلس الوزراء مع الميزانية العامة والحسابات الختامية للحساب التجاري وذلك خلال مدة لا تتجاوز اليوم الحادي والثلاثين من شهر اذار للسنة التالية



ج- يحول الى الخزينة العامة اي فائض مالي يتحقق في الحساب التجاري، على ان تعمل الخزينة العامة على تغطية اي عجز فيه بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير.

د - تنظم الامور الاخرى الخاصة بالحساب التجاري بموجب نظام يصدر لهذه الغاية

المادة ٦ - أ - يحصر بالوزارة استيراد المواد الغذائية الاساسية

ب - يتم استيراد المواد التموينية او تصديرها بتوصية من الوزارة للجهات المعنية بما في ذلك المواد التموينية التي تستورد لحساب المؤسسات الدولية او الاقليمية

المادة ٧ - أ - يحدد مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير اسعار المواد الغذائية الاساسية

ب - يحدد الوزير بناء على تنسيب لجنة يشكلها لهذا الغرض اسعار المواد التموينية خلال شهر من تاريخ طلب التسعيرة للوزارة وله بالطريقة ذاتها تحديد اسعار اي مادة او سلعة اخرى بناء على توصية او طلب من الجهة المعنية وذلك باستثناء الاغذية الخاصة بالاطفال الرضع التي يتم تحديد اسعارها من قبل وزارة الصحة

ج- يجوز في الحالات الاستثنائية التي يقرها مجلس الوزراء تشكيل لجنة فنية يشترك فيها ممثل عن كل من الوزارة ووزارة الصناعة والتجارة واتحاد الغرف التجارية الاردنية وغرفة صناعة عمان وممثل عن اتحاد نقابة العمل، وممثل اخر من ذوي الخبرة يعين بقرار من الوزير، ويعين الوزير رئيسا لها من بين اعضائها وتتولى هذه اللجنة تحديد الحد الاعلى لنسبة الربح الاجمالي و/ او السعر للسلع والمواد غير المحددة الاسعار وتقديم توصياتها للوزير لاصدار قراره بعد التشاور والتنسيق مع الوزير المختص ويتم الاعلان عن الاسعار لتلك السلع والمواد بما لا يتجاوز نسبة الربح الاجمالي المحددة او السعر المحدد حسب مقتضى الحال

د - تجتمع اللجنة المنصوص عليها في الفقرة (ج) من هذه المادة بدعوة من رئيسها ويكون اجتماعها قانونيا بحضور اربعة من اعضائها على ان يكون رئيسها واحدا منهم وتتخذ قراراتها باكثرية ثلاثة من اعضائها على الاقل

هـ- تصدر الوزارة قائمة بالاسعار التي يتم تحديدها للمواد الغذائية الاساسية والتموينية والمواد والسلع الاخرى ويعلن عنها بالصحف المحلية

المادة ٨ - يتولى مراقبو الاسعار والجودة في الوزارة التحقق من بيع المواد الغذائية الاساسية والمواد التموينية والمواد والسلع الاخرى والتداول بها بالاسعار المحددة لها بمقتضى احكام هذا القانون والتأكد من مدة صلاحيتها للاستهلاك واتخاذ الاجراءات اللازمة

بهذا الشأن بما في ذلك تنظيم محاضر الضبوط بحق المخالفين لتقديهم الى المحكمة المختصة

المادة ٩ - أ - يترتب على اصحاب المصانع كتابة السعر للمستهلك بشكل واضح على كل وحدة من منتجاتهم اذا كان هذا السعر محددا ومدة صلاحية تلك الوحدة للاستهلاك البشري

ب - اذا تعذر وضع السعر المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة على اي من منتجات المصنع فيترتب على مالكة الطلب من الوزير تحديد الطريقة التي يعلن فيها عن السعر على تلك المنتجات

المادة ١٠ - أ - مع مراعاة المادة (٩) من هذا القانون على اصحاب المحلات التجارية وضع الاسعار بصورة ظاهرة وواضحة على كل سلعة معروضة للبيع سواء كان سعرها محددا او غير محدد واذا تعذر ذلك بصورة عملية بالنسبة لبعض المواد فيترتب عليها تنظيم كشف باسعارها وتثبيتها في مكان ظاهر قريب من مدخل المحل يتمكن رواده من الاطلاع عليه بسهولة.

ب - اذا بيعت اي مادة غذائية اساسية او مادة تموينية او اي سلعة اخرى بالجملة فعل البائع ان يزود المشتري بفاتورة مفصلة تتضمن نوع المادة او السلعة وكميتها وسعر بيعها، واما المشتري بالتجزئة لاي مادة او سلعة فيزود بفاتورة مماثلة لها اذا طلب ذلك

المادة ١١ - أ - للوزير ان يطلب من اصحاب المصانع والمحلات التجارية والمستوردين في المملكة ان يقدموا اليه ما يلي خلال المدة التي يحددها

١ - كشفا بالمستودعات والمخازن العائدة لهم وبعددها وموقع كل منها وذلك لاعتمادها من قبل الوزارة كمستودعات ومخازن تجارية وتسجيلها لدى الوزارة بتلك الصفة وذلك للمواد والسلع الغذائية والتموينية والسلع الاخرى التي يحددها مجلس الوزراء

٢ - كشفا او اكثر بالمواد الغذائية الاساسية والمواد التموينية والمواد والسلع الموجودة في محلاتهم ومصانعهم ومستودعاتهم ومخازنهم في اي وقت مع بيان تاريخ انتهاء صلاحية كل مادة او سلعة للاستهلاك البشري

ب - تتولى الوزارة مراقبة المستودعات والمخازن التجارية العائدة لتجار الجملة وتخزين المواد الغذائية الاساسية فيها، واي سلع او مواد اخرى يقرر مجلس الوزراء اخضاعها واخصاها وتخزينها لاحكام هذه المادة ويصدر الوزير التعليمات

الخاصة بتنظيم اجراءات الرقابة على تلك المستودعات والمخازن وكيفية تسجيل موجوداتها وجردتها وطريقة محاسبة الوزارة لاصحابها عن الزيادة التي تطرأ على قيمة المواد الغذائية الاساسية المدعومة والمحصورة استيرادها بالوزارة او النقص الذي يلحق بتلك القيمة وذلك للحفاظ على حقوق الخزينة والتاجر والمستهلك

المادة ١٢ - يؤلف الوزير لجانا لاتلاف المواد الغذائية الاساسية والمواد التموينية التي اصبحت غير صالحة للاستهلاك البشري او يبيعها لغايات الاستهلاك الحيواني وذلك بالطريقة التي يقررها

المادة ١٣ - يؤلف في الوزارة مجلس يسمى (مجلس التموين) يشكل على النحو التالي :-

- |  |              |
|--|--------------|
| أ - الوزير   | رئيسا        |
| ب - الامين العام للوزارة                           | نائبا للرئيس |
| ج - الامين العام لوزارة الصناعة والتجارة ومن ينييه | عضوا         |
| د - الامين العام لوزارة الزراعة او من ينييه عضوا   | عضوا         |
| هـ - الامين العام لوزارة الصحة او من ينييه         | عضوا         |
| و - المدير العام لدائرة الجمارك                    | عضوا         |
| ز - مندوب عن القوات المسلحة الاردنية               | عضوا         |
| يعينه رئيس هيئة الاركان العامة                     |              |
| للقوات المسلحة الاردنية                            |              |
| ح - اربعة اشخاص من القطاع الخاص يعينهم             | اعضاء        |
| مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير على ان          |              |
| يكون اثنان من كل من اتحاد غرف التجارة              |              |
| وغرفة صناعة عمان ومندوب عن اتحاد المزارعين         |              |
| ومندوب عن جمعية حماية المستهلك وتكون مدة           |              |
| عضوية هؤلاء الاعضاء سنتين قابلة للتجديد.           |              |

المادة ١٤ - أ - يجتمع المجلس مرة واحدة كل ثلاثة اشهر على الاقل بدعوة من الرئيس ويكون اجتماعه قانونيا اذا حضره ثمانية من اعضائه على الاقل على ان يكون الرئيس واحدا منهم وتتخذ القرارات فيه باكثرية اصوات اعضائه الحاضرين واذا تساوت هذه الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه الرئيس

ب - يعين الوزير من بين موظفي الوزارة امين سر للمجلس يتولى تنظيم جدول اعماله وتكوين محاضر جلساته وتسجيل قرارات وتوقيعاته وتوقيعها من الرئيس واعضاء المجلس

ج - تتحدد مكافآت اعضاء المجلس وامين سره بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير

المادة ١٥ - يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية :

- أ - اقتراح السياسة التموينية العامة للمملكة ورفعها الى مجلس الوزراء  
ب - التوصية للوزير بالاسعار التي يراها للمواد الغذائية الاساسية  
ج - اية امور اخرى يرى الوزير عرضها على المجلس مما له علاقة باعماله ومهامه

### الباب الثالث

#### العقوبات والاجراءات القضائية

المادة ١٦ - يعاقب بغرامة لا تقل عن ثلاثين دينارا ولا تزيد على ثلاثمائة دينار او بالحبس مدة لا تقل عن اسبوع واحد ولا تزيد على شهر او بكلا العقوبتين حسب مقتضى الحال كل من :

- أ - باع مادة غذائية اساسية او مادة تموينية او اي مادة او سلعة اخرى بمعددة السعر او عرضها للبيع بسعر يزيد على السعر المحدد  
ب - استوفى سعر لاي من المأكولات والمشروبات التي يقوم بتقديمها في محله بزيد على الاسعار المحددة او المعلنة لتلك المأكولات والمشروبات  
ج - لم يقم كليا او جزئيا بالاعلان عن الاسعار على اي من المواد والسلع الاخرى المعروضة للبيع في محله سواء كانت منتجة محليا او مستوردة وسواء كانت بمعددة السعر او غير محددة وينطبق ذلك على اصحاب المحلات التجارية بالجملة ونصف الجملة والتجزئة والمطاعم والمصانع  
د - امتنع عن بيع اي مادة من المواد الغذائية الاساسية او المواد التموينية او المواد والسلع الاخرى بالسعر المحدد لها او المعلن عنه او اشترط على المشتري شراء مواد او سلعة اخرى معها  
هـ - خالف ايا من القرارات او التعليمات التي يصدرها الوزير بموجب هذا القانون وذلك مع مراعاة احكام الفقرة (ح) من المادة (١٧) من هذا القانون



و - امتنع عن تقديم الفاتورة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة (١٠) من القانون

ز - لم يقدم ايا من الكشف المنصوص عليها في المادة (١١) من هذا القانون

المادة ١٧ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر واحد ولا تزيد على ستة اشهر او بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على الف دينار او بكلتا العقوبتين ويجوز للمحكمة حجز السلع والمواد موضوع المخالفة او مصادرتها حسب مقتضى الحال، كل من اقدم على ارتكاب اي من الافعال التالية:

أ - ادخل اي تغيير على مدة صلاحية اي من المواد الغذائية الاساسية او المواد التكمينية او المواد والسلع الاخرى او اي مادة تكون قابلة للاكل او الشرب ولو كانت غير داخلية في اي من المواد المعرفة بهذا القانون

ب - استخدم اي مستودع او مخزن غير معتمد من قبل الوزارة ومسجل لديها وفقا لاحكام هذا القانون او حاول استخدامه

ج - باع او عرض للبيع او خزن مواد غذائية اساسية او مواد تموينية او ايا من المواد والسلع الاخرى او اي مادة اخرى قابلة للاكل والشرب اذا كانت غير صالحة للاستهلاك البشري او انتهت مدة صلاحيتها لذلك الاستهلاك

د - باع او عرض للبيع اي مادة غذائية اساسية او تموينية او غيرها من المواد والسلع الاخرى بغير مواصفاتها الاصلية

هـ - اغلق محله المتخصص لبيع المواد الغذائية الاساسية او المواد التموينية والمواد والسلع الاخرى او اي مادة اخرى قابلة للاكل او الشرب دون سبب مشروع ويقصد عدم بيعها

و - اخفى عن المشتري او المستهلك اي مادة غذائية اساسية او اي مادة تموينية او ايا من المواد والسلع الاخرى او اي مادة اخرى قابلة للاكل والشرب سواء كانت محلية او مستوردة

ز - منع اي موظف من موظفي الوزارة من القيام بالواجبات والمهام الموكولة له في تنفيذ احكام هذا القانون والانظمة والقرارات والتعليمات الصادرة بموجبه

ح - مخالفة احكام الفقرة (ب) من المادة (١١) من هذا القانون

المادة ١٨ - أ - اذا تكررت ارتكاب اي من المخالفات المنصوص عليها في المادة ١٦ من هذا القانون فيحكم على المخالف بمثل العقوبة التي تستلزمها تلك المخالفة على ان لا تتجاوز الحد الاعلى للعقوبة المقررة للمخالفة على انه اذا تكررت المخالفة لكثر من مرتين فيحكم بحبس المخالف لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ثلاثة اشهر او

بغرامة لا تقل عن الف دينار ولا تزيد على خمسة الاف دينار او بكلتا العقوبتين وبإغلاق محله للمدة التي تقررها المحكمة المختصة.

ب - اذا تكررت ارتكاب اي من المخالفات المنصوص عليها في المادة (١٧) من هذا القانون فيحكم على المخالف بمثل العقوبة التي تستلزمها مخالفته الثانية على ان لا تتجاوز الحد الاعلى للعقوبة المقررة للمخالفة واذا تكررت المخالفة اكثر من مرتين فيحكم على المخالف بالحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تزيد على ستة اشهر واحدة او بغرامة لا تقل عن خمسة الاف دينار ولا تزيد على عشرة الاف دينار او بكلتا هاتين العقوبتين وبإغلاق محله للمدة التي تقررها المحكمة المختصة ونحت طائلة الحجز والمصادرة للسلع والمواد حسب مقتضى الحال

المادة ١٩ - أ - يكون صاحب المحل او مديره مسؤولا عن اي مخالفة لاحكام هذا القانون في المحل

ب - يعمل باوراق الضبط التي ينظمها مراقبو الاسعار والجودة بشأن المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون حتى يثبت عكسها، وهم بحضور صاحب المحل او مديره المسؤول تفتيش المصنع او محل او المستودعات المائدة له للتأكد من عدم اخفاء المواد الغذائية الاساسية والمواد التموينية والمواد والسلع واذا لم يكن صاحب المحل او مديره موجودا فيكتفي بوجود اي موظف او عامل في المحل وهم الاستعانة بالجهات الامنية المختصة كلما استدعت الضرورة ذلك

ج - عند وقوع اي مخالفة لاحكام هذا القانون يجوز حجز البضاعة موضوع المخالفة ووضعها برسم الامانة لدى صاحب المحل او نقلها الى مستودع رسمي وذلك بعد الحصول على اذن من المدعي العام خلال اربع وعشرين ساعة من وقوع المخالفة والاحتفاظ بها حتى نتيجة المحاكمة

د - لقاضي الامور المستعجلة اصدار القرار ببيع المواد المحجوزة السريعة التلف قبل صدور اي حكم قضائي بشأنها ويجري البيع في الحال بعد ان تدرج في محضر الضبط الظروف والاسباب التي اقتضت وتبقى قيمة المبيعات محجوزة لدى الوزارة حتى نتيجة المحاكمة ويتم تعيين كيفية واجراءات البيع بقرار يصدره الوزير واذا صدر الحكم ببراءة صاحب المواد يعاد له المبلغ الذي بيعت به بغض النظر عن ثمنها الحقيقي وللوزير الموافقة على عدم بيع المواد المحجوزة واعادتها الى صاحبها لقاء ضمانته منه بمبلغ يعادل قيمتها

المادة ٢٠ - أ - تختص محاكم الصلح بالنظر في المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون

هكذا من الأشهر



هكذا من المأهول

ويجوز ان تنشأ محكمة صلح او أكثر مختصة بقضايا التموين في مدينة عمان او في اي مكان اخر في المملكة  
ب - يتم تبليغ ضبط المخالفة التي تنطبق عليها احكام هذا القانون وبموعد المحاكمة فيها من قبل من يفوضه الوزير بذلك من موظفي الوزارة على ان تراعى في ذلك اجراءات التبليغ المنصوص عليها في قانون اصول المحاكمات المدنية

الباب الرابع  
احكام متفرقة

المادة ٢١ - للوزير ان يفوض خطيا ايا من صلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون لامين عام الوزارة او المحافظ في اي محافظة  
المادة ٢٢ - للوزير بناء على تنسيب الامين العام للوزارة اصدار القرارات والتعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه  
المادة ٢٣ - لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون  
المادة ٢٤ - يلغى اي نص في اي تشريع اخر يتعارض مع احكام هذا القانون  
المادة ٢٥ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون

امين عام مجلس الامة بالوكالة  
د. حسين ابو عراي  
رئيس مجلس النواب  
د. عبداللطيف عريبات

معالي رئيس المجلس: اذا سمح لي  
الاخوان الكرام تحية وشكر الى هذا المجلس  
الكريم على انجازه الكبير في الكم والنوع وقد  
أرسى هذا المجلس الكريم بالقوانين التي اقرها  
كياً ونوعاً شيئاً جديداً يعد من معالم هذا البلد  
الحضارية وهو التشريع .

شكراً لهذا المجلس الكريم لما جسده من  
وحدة وطنية صادقة، شكراً لهذا المجلس الكريم  
على الصورة المشرقة التي بناها لهذا البلد في  
الداخل والخارج، هنئاً لكم بجهدكم في هذا  
العام المبارك وكل عام وانتم بخير، وترفع  
الجلسة

انتهت الجلسة

امين عام مجلس الامة  
صالح الزعبي  
رئيس مجلس النواب  
د. عبداللطيف عريبات